

مركز ابن رشد

محاكمة
الرجا ط

1983

ملف صحفي

لائحة المناضلين الاتحاديين والاحكام الجائزة الصادرة في حقهم

الحكم بالسجن لمدة ٣ سنوات :

- عبد الرحمان بنعمرو : محامي ، عضو اللجنة الادارية للاتحاد الاشتراكي ، عضو في مكتب الجمعية المغربية لحقوق الانسان ، نقيب سابق للمحامين بالرباط.
- العربي الشتوكي : محامي ، عضو اللجنة الادارية للاتحاد الاشتراكي ، عضو في مكتب الجمعية المغربية لحقوق الانسان ، عضو هيئة المحامين بالرباط.
- محمد الفلاحي : عامل ، عضو في مكتب فرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان بالرباط.
- اليزيد بركات : صحفي ، كاتب فرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان بالدار البيضاء .
- بوكرين محمد : عامل تقني ، عضو اللجنة الادارية وكاتب فرع الاتحاد الاشتراكي ببني ملال .

الحكم بسنة نافذة :

- المتوكل مبارك : مدرس ، عضو اللجنة الادارية للاتحاد الاشتراكي .
- الطيب الساسي : محامي ، عضو اللجنة الادارية للاتحاد الاشتراكي ، عضو مكتب الجمعية المغربية لحقوق الانسان ، نقيب المحامين باكادير .
- احمد بنجلون : محامي ، عضو اللجنة الادارية للاتحاد الاشتراكي .

-
- أحمد ايزى : عامل تقني ، عضو اللجنة الادارية للاتحاد الاشتراكي ،
 - عضو مكتب الجمعية المغربية لحقوق الانسان .
 - خروج العربي : موظف .
 - الباز الحاج عمر : عامل .
 - بوشطو محمد : موظف .
 - السويدي حميد : مدرس .
 - بليلة ابراهيم : عامل .
 - أكمان المدني : عامل .
 - برادي محمد : موظف .
 - الاوسي ابراهيم : تاجر .
 - بولديان محمد : عامل .
 - الخويبي محمد : محامي باكادير .

الحكم بستنتين مع وقف التنفيذ :

- شختورة عبد الرزاق : مدرس .
- بوزيد لحسين : عامل .
- أمامي حسن : طالب .
- السعيدى الهاشمي : عامل .
- الرفاعي الحسين : ممرض .
- شاوش عبد السلام : موظف .
- عرش بوبكر : عضو اللجنة الادارية للاتحاد الاشتراكي ، عضو اللجنة
- الادارية للنقابة الوطنية للتعليم .
- نوراوى عثمان : محامي باكادير .
- الصديق أحمد : طالب .
- الهراس أحمد : محامي بالرباط .
- الشقريني عبد السلام : مدرس .
- آيت عبد الله المختار : مدرس .
- منكاد محمد : موظف .
- العصيبي البشير : مدرس .
- الهادي عبد الهادي : طالب .

النشاط الحزبي

اللجنة المركزية تحسم في قضايا عناصر التخريب وتقرر بالاجماع طرد جميع المخربين من صفوف الحزب

كان جدول اعمال اللجنة الادارية الوطنية واللجنة المركزية لا يشتمل - باقتراح من المكتب السياسي - الاعلى بند واحد : البث في موضوع او عدم المشاركة في الانتخابات الجماعية التي اعلن عنها في ظروف خاصة بالنسبة للاتحاد الاشتراكي الا ان التصرفات الفاشستية التي قامت بها مجموعة المخربين صباح انعقاد اللجنة المركزية بالرباط في ساحة عمومية حيث شكلوا عصابة مدججة بادوات ممارسة العنف قصد تهديد - وربما ضرب اعضاء اللجنة المركزية لمنعهم من الالتحاق بمركز الحزب للمشاركة في اعمال دورة اللجنة المركزية، وبالتالي نفس تلك الدورة في ظروف وطنية وحزبية دقيقة، ان تلك التصرفات المشينة والفريدة من نوعها في تاريخ المغرب السياسي وما ترتب عنها من اصطدام بين عصابة المخربين واعوان السلطة الذين كان لا مفر من ان يتدخلوا لاعتبارات امنية في الشارع العمومي، دفعت اعضاء اللجنة المركزية - عند

افتتاح الدورة الى المطالبة بتسجيل موضوع ممارسات المخربين على جدول اعمال الدورة اضافة الى البند الوحيد الذي كان مقترحا من طرف المكتب السياسي وذلك للنظر في القرارات التي كانت متخذة في شأنهم اقليميا ووطنيا ولحسم فيها نهائيا، خصوصا وان الاتحاد الاشتراكي مقبل على خوض معركة سياسية صعبة تقتضي منه تعبئة شاملة في الوضع والانسجام. وقد شدد كل المتدخلين على ان اتخاذ هذا القرار تفرضه ضرورة سياسية ونضالية موضوعية بعيدة كل البعد عن أي اعتبار انفعالي أو استعجالي كما دلت على ذلك رباطة الجأش، وسعة الصدر، وحسن المرونة وروح المصالحة، والقدرة على التحمل والتسامح التي تجلت بها قيادات الحزب الاقليمية والوطنية في معالجة المشاكل والسلبيات التي تسبب فيها اولئك المخربون منذ عدة سنوات، وفيما يلي نص القرار التنظيمي للجنة المركزية :

قرار اللجنة المركزية

ان اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية
المجتمعة يوم الاحد : 8 ماي 1983، بمقر الحزب بالرباط
بناء على القرارات التنظيمية القاضية بفصل عناصر
التخريب من صفوف الاتحاد، التي اتخذت من طرف الاجهزة
الاقليمية للحزب والمكتب السياسي.

واقترنا ذلك بتعبير القواعد الحزبية في مختلف الاقاليم
المشاركة في اللجنة المركزية بان هذه العناصر مارست وماتزال
تمارس عملا تخريبيا يرمي اساسا الى المس بوحدة الاداة
الحزبية والانضباط لمقرراتها على سائر المستويات، واقترنا
منها كذلك بان تواجد هذه العناصر داخل صفوف الحزب،
يعرقل تنظيم صفوفه، ويعمل على بث الشكوك والاكاذيب
والتاويلات الملفقة.

ونظرا لكون هؤلاء قد افترضت نواياهم عن طريق
ممارساتهم الفاشستية، فان اللجنة المركزية تقرر : المصادقة
على قرارات الطرد التي اتخذت في حق العناصر اقليميا
ووطنيا، وتطلب من المكتب السياسي المزيد من السهر للحفاظ
على الاداة الحزبية لتقوم برسالتها التاريخية وسط الجماهير
الشعبية، وبمساندة الجماهير الشعبية تلك والافراد الذين
اتخذت في حقهم قرار الطرد، كاعضاء سابقين في اللجنة
الادارية هم : العربي الشوكي ، عبد الرحمن بنعمرو احمد
ايزي، احمد بنجلون، بديع محمد العمري، مصطفى الملاحوي،
المطوك مبارك ، محمد بوكرين، منير عمر، الساسي الطيب،
عرش بوبكر.

وتذكر اللجنة المركزية المسؤولين الحزبيين في الاقاليم
والفروع بان لهم الحق، وفقا لبنود القانون الداخلي للحزب ان
يتخذوا كل الاجراءات اللازمة للدفاع عن وحدة الحزب وعن
مبادئ ومكتسباته.

اللجنة المركزية

الرباط 8 ماي 1983

النشاط الحزبي

اللجنة المركزية تحسم في قضايا عناصر التخريب وتقرر بالاجماع طرد جميع المخربين من صفوف الحزب

كان جدول اعمال اللجنة الادارية الوطنية واللجنة المركزية لا يشتمل - باقتراح من المكتب السياسي - الاعلى بند واحد : البث في موضوع او عدم المشاركة في الانتخابات الجماعية التي اعلن عنها في ظروف خاصة بانفسه للاتحاد الاشتراكي الا ان التصرفات الفاشستية التي قامت بها مجموعة المخربين صباح انعقاد اللجنة المركزية بالرباط في ساحة عمومية حيث شكلوا عصابة مدججة بادوات ممارسة العنف قصد تهديد - وربما ضرب اعضاء اللجنة المركزية لمنعهم من الالتحاق بمركز الحزب للمشاركة في اعمال دورة اللجنة المركزية، وبالتالي نفس تلك الدورة في ظروف وطنية وحزبية دقيقة، ان تلك التصرفات المشينة والفريدة من نوعها في تاريخ المغرب السياسي وما قربت عنها من اصطدام بين عصابة المخربين واعوان السلطة الذين كان لامفر من ان يتدخلوا لاعتبارات امنية في الشارع العمومي، دفعت اعضاء اللجنة المركزية - عند

افتتاح الدورة الى المطالبة بتسجيل موضوع ممارسات المخربين على جدول اعمال الدورة اضافة الى البند الوحيد الذي كان مقترحا من طرف المكتب السياسي وذلك للنظر في القرارات التي كانت متخذة في شأنهم اقليميا ووطنيا وللحسم فيها نهائيا، خصوصا وان الاتحاد الاشتراكي مقل على خوض معركة سياسية صعبة تقتضي منه تعبئة شاملة في الوضع والانسجام. وقد شدد كل المتدخلين على ان اتخاذ هذا القرار تفرضه ضرورة سياسة ونضالية موضوعية بعيدة كل البعد عن اي اعتبار انفعالي او استعجالي كما دلت على ذلك رباطة الجاشر، وسعة الصدر، وحسن المرونة وروح المصالحة، والقدرة على التحمل والتسامح التي تجلت بها قيادات الحزب الاقليمية والوطنية في معالجة المشاكل والسلبيات التي تسبب فيها اولئك المخربون منذ عدة سنوات، وفيما يلي نص القرار التنظيمي للجنة المركزية :

بيان الى المناضلين والرأي العام

في إطار العملية الانشقاقية التي يقودها من أعلى ما يسمى بالمكتب السياسي، استدعى هذا الاخير خفية يوم السبت 7 ماي 1983 اللجنة الادارية الوطنية للانعقاد مستثنيا عددا كبيرا من أعضائها كما أن بعض الاعضاء قد قاطع هذا الاجتماع . وفي اليوم الموالي 8 ماي 1983 قام باستدعاء لاجتماع اللجنة المركزية و بنفس الاسلوب مرة أخرى في غيصة من الاعضاء الحقيقيين لهذه اللجنة : من أعضاء اللجنة الادارية ومثلي الاقاليم والشبيبة الاتحادية وباقي اللجن المكونة لها (أى اللجنة المركزية) .

وما أن علم أعضاء اللجنة المركزية الحقيقيون بهذا "الاستدعاء" حتى قدموا من كافة الاقاليم الى مقر الحزب الكائن باكدال الرباط لحضور هذا الاجتماع .

غير أن عددا مهما من أعضاء اللجنة الادارية الوطنية ومثلي التنظيمات الحزبية الاقليمية الشرعية حينما تقدموا الى باب المقر الحزبي منعوا من الدخول اليه من طرف عصاة ممن المرتزقة كانت مسلحة بالعصى وتحت مسؤولية ما يسمى بالمكتب السياسي، ورغم الحاج أعضاء اللجنة الادارية على الدخول الى المقر الحزبي وتغاديا للسقوط في اى استفزاز أو تشاجر مع العصاة المذكورة بقي هؤلاء الاعضاء مع باقي مثلي الاقاليم الشرعيين واقفين بهدوء و اناة بباب المقر من التاسعة الى غاية الساعة العاشرة والنصف عندما قدم ما يسمى برئيس المعارضة الاتحادية رفقة مسؤول عن الامن الاقليمي وقوات من الشرطة، وفي مقدمتهم جميعا ولي الرباط و سلا .

وتغاديا مرة أخرى لاي مواجهة مع العصاة الساحة الواقعة على باب المقر الحزبي، أو مع رجال الشرطة المتدخلين بهراواتهم، حاول أعضاء اللجنة الادارية ومثلوا الاقاليم الشرعيون الدخول الى المقر الحزبي، واكن رجال الشرطة تدخلوا بالدفع والضرب والتكيل بالمناضلين بارشاد من أفراد العصاة المذكورة المأمورة من طرف المكتب السياسي لطرد المناضلين من باب المقر الحزبي، و مطاردتهم، واعتقال عدد من أعضاء اللجنة الادارية ومثلي الاقاليم الشرعيين من بينهم الاخوة : محمد بوكرين، عبدالرحمان بنعمرو، احمد ايزى، اليزيد بركات، حميد السويدي، العربي خروج، فلاحى محمد، ابراهيم الاوسي، محمد الهراس، عبد السلام الشفيرني وبعد ذلك انعقد تجمع المكتب السياسي تحت حراسة وحماية ورعاية السلطات .

والهدف الواضح من تدخل السلطة المنسحقها يسمى بالمكتب السياسي واتباعه هو ابعاد أعضاء اللجنة المركزية الحقيقيين من حضور اجتماعها و افساح المجال للمكتب السياسي لعقد اجتماع "وطني" على مقاسه وضدا على ارادة القواعد الحزبية المنظمة والمتزممة بمبادئ ومقررات الاتحاد الاشتراكي و خطه النضالي في جميع الاقاليم .

وتجدر الاشارة منا الى أن قوات الشرطة قامت في نفس اليوم باقتحام بعض المقرات الحزبية بالرباط واستولت على ما فيها من وثائق حزبية .

وأمام هذا الوضع، فان أعضاء اللجنة الادارية والممثلين الحقيقيين للاقاليم والتنظيمات الحزبية، اذ يدننون ويشجبون هذا التدخل السافر للسلطات في الشؤون الداخلية للحزب، وقمعها للمناضلين الحزبيين واعتقال عدد منهم اعتقالا تعسفيا، فانهم يعلنون عن تضامنهم المطلق مع اخوانهم المعتقلين و يطالبون السلطات بالافراج عنهم و يسجلون ما يلي :

— ان اللجنتين الادارية والمرئية لم تتعقد منذ مايو 1981، أى منذ سنتين كاملتين رغم المحاولات والمبادرات المتكررة التي بذلها أعضاء من اللجنة الادارية وعضو من "المكتب السياسي" كان قد قدم استقالته لعدم مصادقته على الممارسات الاحزبية من علاته في "المكتب السياسي".

— ان ما يسمى بالمكتب السياسي مانع دائماً وباصرار في الدعوة لاجتماع الهيئات الوطنية المقررة، رغم الظروف القاسية والمحن الشديدة التي تعاني منها الجماهير، والتي كانت تتطلب مواقف حزبية نهائية واضحة. ووقف "المكتب السياسي" هذا كان يستهدف القيام بالاساس وضع الحزب في حالة من الجمود والانتظارية لتمرير عدد من المواقف التخاذلية ومن التراجعات التي تشجع مع طبيعته البورجوازية والانتهازية، وتضرب بخط الحزب ومقرراته وايد يولوجيته الثورية عرض الحائط.

— ان الدعوة الى عقد هذا الاجتماع في هذا الطرف بالذات، وتحت زحمة الانتخابات يؤكد الطبيعة الانتخابية الموسمية التي يسعى ما يسمى بالمكتب السياسي الى فرضها على العمل الحزبي متكرراً بذلك لجميع المقررات الحزبية بما فيها الخط السياسي المرحلي الذي حدده الحزب في المؤتمر الوطني الثالث.

وبناء عليه، فان أعضاء اللجنة الادارية ومثلي الاقاليم الشرعيين :

— يؤكدون أن التجمع الذي عقده ما يسمى "بالمكتب السياسي" يوم الاحد 8 ماي 1983 هو اجتماع غير شرعي في شكله ومضمونه وما هو الا تكرس للعملية الانشاقية التي قادها ونفذها هذا المكتب منذ ما قبل المؤتمر الوطني الثالث.

— يعلنون أن القرارات الصادرة عن هذا التجمع مجردة من أى شرعية حزبية، تجرد هذا التجمع نفسه عن نفس الشرعية الحزبية، وبالتالي فهي غير ملزمة للقواعد والتنظيمات الحزبية.

— يعلنون أن ما يسمى بالمكتب السياسي بعمله التخريبي والانشاققي المتواصل وبمحاولاته اليائسة لتصفية الخط الصحيح للحزب وبالتجارة برصيده الجماهيري النضالي البصولي التاريخي العظيم الذي شيده الشهداء امثال المهدي بن بركة وعمر بنجلون وغيرهما والمناضلون المخلصون لحركة التحرير الشعبية بارواحهم وتضحياتهم قد كشف عن حويته التآمرية والتخريبية العملية، ووضع نفسه في موقعه الطبيعي بجانب الانتهازيين والوصوليين والمستغلين وكافة خصوم الجماهير الشعبية، وبذلك فان ما يسمى بالمكتب السياسي قد فقد نهائياً اية صفة لتمثيل الاتحاد الاشتراكي والنطق باسمه والتعبير عن مواقفه.

— يعلنون فصل أعضاء ما يسمى بالمكتب السياسي من صفوف الاتحاد الاشتراكي.

— يؤكدون تحملهم لكافة مسؤولياتهم الحزبية في اطار مبادئ ومقررات الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الى حين انعقاد المؤتمر الوطني للحزب.

— يدعون جميع المناهضين للاتحاديين الى المزيد من الوعي واليقظة والتعبئة لتركيز التسييمات الحزبية واستكمال هيكلتها على جميع المستويات حتى يكون المؤتمر الوطني المقبل معبراً حقيقياً عن ارادة كافة المناهضين الحزبيين.

— يعلنون ان الاتحاد الاشتراكي كاستمرار لحركة التحرير الشعبية وكطليعة للكادحين، وفي مقدمتهم الطبقة العاملة سيظل صخرة شامخة تتحطم عليها كل الدسائس والمؤامرات ايا كان مصدرها وكيفما كانت طبيعتها.

وسيعمل المناهضون للاتحاديون الملتحمون بالجماهير الشعبية، الذين اعتادوا مواجهة كافة أنواع القمع بالتضحية والممود على تجاوز كل العراقيل والمعاب حقيق مطامح الجماهير الشعبية في التحرير والديموقراطية والاشتراكية.

محاكمة جماعة بن عسرو

الأربعاء 25 - 5 - 83

استمعت المحكمة منذ مساء
الأربعاء إلى مرافعات الدفاع .
وكان أول المدخلين الأستاذ باينة
الذي تناول الجانب التاريخي
والسياسي للقضية المعروضة على
المحكمة مستعرضا في نفس الوقت
هوية المعتقلين والدور الوطني لكل
منهم .. ثم تلاه بعد ذلك الأستاذ
الجنس العدي الذي أعطى عرضا
تليقها حول قضية الرأي واعتبار تعدد
الرأي ظاهرة صحية يجب ان تتعامل
معهها بنفس المنطق الذي تعاملت به
الديانات والحضارات ميرزا. أمثلة حية
لأوضاع الأحزاب الاشتراكية في
أوروبا ، معتمدا في ذلك على ما جاء في
مؤلف المرحوم غلال الفاسي « معركة
اليوم والغد » في الصفحة 71 من
الكتاب ، والذي يتقد فيه الزعيم
الراحل روح الالهة التي كان يشعر بها
رؤساء القبيلة ، والتي يرى انها لازالت
في نفوس بعض الناس ، مناشدا
المحكمة في الأخير اعتبار القضية
المعروضة امامها قضية سياسية
ومؤكد ان الحكم فيها سيكون له
جانبه الايجابي والسلبى في مرحلة النهاء
الديمقراطي . بعد ذلك تناول
الكلمة الأستاذ القدوري الذي حلل
الجانب القانوني للقضية ملتصقا
استعداد فصول المتابعة لعدم
انسجامها وظوائع النازلة ... بعد
ذلك تناول الكلمة الأستاذ محمد عبد

المهدي القباب الذي ناشد المحكمة
دعم الفكر والحرية لدعم المسار
الديمقراطي في المغرب ، كما ابرز
الأستاذ القباب بالمناسبة شهادته في
حسن سلوك المتهمين ونزاهتهم
واستقامتهم مستعبدا امكانية قيامهم
بالأفعال المنسوبة اليهم ، وقد ختمت
هذه الجلسة بكلمة الأستاذ الساع
الذي قدم عرضا مسهيا حول النزاع
داخل حزب الاتحاد الاشتراكي وحول
عدم مشروعية قرارات الطرد الصادرة
في حق المتهمين ، مبرزا بدوره سمو
أخلاق المتهمين .

تابعت المحكمة الابتدائية بالرباط حتى ساعة متأخرة من مساء الخميس 26 ماي الجاري النظر في القضية التي أصبحت تعرف باسم (جماعة بن عمرو) وهكذا استمرت المحكمة طيلة هذه الجلسة في الاستماع الى مرافعات الدفاع حيث اجمع المحامون على عدم حصر لائحة الدفاع كما طلبت الرئاسة بذلك ، مؤكدين أن جميع المحامين منصوبون للدفاع في هذه القضية ، ومشيدين في نفس الوقت بأخلاق التهمين واستقامتهم وحسن سلوكهم مستبعدين التهم المنسوبة اليهم .

العام ، متاشدا المحكمة اتخاذ قرار شجاع بشأنه ، والمحكمة بتسخره لانه لم يعد له مجال للتطبيق لتعارضه مع العديد من النصوص ...

كما دحض السيد المرافع ما نسب الى السيد بنعمرو (الذي لا زالت جروحته على ظهره) من خلال محاضر الضابطة القضائية والتي اوضحت انه هو الذي وزع المراءات على المناضلين حيث قال : ان السيد بنعمرو ومن معه ومن خلال ما هو معروف عنهم ليس من عادتهم ومن اخلاقهم رفع العصي ، وليس من شيمهم التوجه للاحتجاجات بهذه المراءات ، اذ يكفيهم ما هم مسلحون به من فكر ومبادئ

وأخلاق ... وبدوره طعن وبشدة في ظهور 35 - المتعلق بالنظام العام - والذي تمت على اساسه المتابعة في هذه النازلة ، حيث أكد ان هذا الظاهر كان المستعمر يقصد به ترهيب قادة الحركة الوطنية ، وكل افراد الشعب حيث عانى منه الجميع كما حوكم به العديد ممن استشهدوا من أجل هذا الوطن .. وها هو اليوم يطبق على مناضلين لا ذنب لهم سوى أنهم يودون القيام بواجبهم ، حيث منعوا من الدخول الى مقر الحزب فتجمعوا في انتظار أن يحل المشكل ...

وأضاف السيد المرافع : ان لقد تقدم الدفاع بعدة ملتصقات تتعلق بحقوق الدفاع وبالاثبات عكس ما تدعيه النيابة العامة ، كما اننا استدعنا الشهود (وكيل الملك -

كما طالب في الختام من المحكمة النزاهة في اصدار احكامها حتى يتم رفع الظلم عن هذه الجماعة التي قال في حقها انها من خير شباب هذا البلد

وقد توالى مرافعات العديد من المحامين حتى ساعة متأخرة من الليل حيث اجتمعوا على أن جل أعضاء هيئة الدفاع منصوبون للدفاع في هذه القضية كما أشادوا بأخلاق التهمين واستقامتهم وحسن سلوكهم مستبعدين كل التهم المنسوبة اليهم ، كما قدم احدهم دلائل مادية معروضة أمام المحكمة نسبت للتهمين وهي عبارة عن ارجل كراسي جاء في المحضر انها استعملت أثناء الاعتداء من طرف التهمين ولكن وكما قال السيد المرافع هل الكراسي التي اتضح انها من مقر (حزب الاتحاد الاشتراكي باكدال) تكون بالشارع ام انها من داخل مقدر الحزب ... ؟ ...

وأول من رافع خلال هذه الجلسة التي استمرت فترة طويلة محامي قدم مفوضا من الجمع العام للمحامين بأكدال ، حيث أكد في بداية مرافحته لغيره للدفاع عن هذه الجماعة ، التي اصحابها بالباقة التي تضم مختلف فئات الشعب وتجمعها وحدة الفكر والمبادئ ونظافة السلوك ، مؤكدا في نفس الوقت على الطابع السياسي لهذه النازلة المعروضة على المحكمة حيث يحاكم فيها المتهمون من أجل مبادئهم ومعتقداتهم ، مضيفا أنه من خلال مرافعات من سبقوه من المحامين ومن خلال تصريحات التهمين وعلى رأسهم الاستاذ النقيب بنعمرو تحلى عدم شرعية محضر الضابطة القضائية وتناقضه ، اذا ضحى الكل يعلم من هو المعتدي ومن هو المعتدى عليه ، كما أصبح الكل يعلم ان هي المراءات التي تم الاعتداء بها ، انها لمن يخافون من الحوار ومن النقاش يقول الأستاذ المترافع - اما هؤلاء المتهمون فسلاحهم هو الفكر والمبادئ والأخلاق النبيلة ...

مضيفا انه بالرجوع الى المقتضى المتابعة ومحاضر الضابطة القضائية ينتج من خلال الاجتهادات التي أوردها المرافعون السابقون في هذه النازلة انعدام جدوى الاعتداء عليها كوسيلة للادانة ، مؤكدا كذلك (من خلال تحليله للجانب القانوني للقضية) انعدام تطابق فصول المتابعة لعدم انسجامها ووقائع النازلة ...

ومن حيث الخروقات التي أوردها السيد المرافع في دفاعه خرقا لمقتضى (19) من قانون الحريات العامة ، حيث لم تحترم مسطرة التفتيش (موضعا كذلك الفرق بين التجمهر المسلح والتجمع) لذلك فمسطرة المتابعة باطله ، وبالتالي ما بعدها يسري عليه نفس الحكم ، لأن ما بني على الباطل فهو باطل ... ولهما يرجع لبائ في فصول المتابعة - التهديد - الاعتداء على مسكن الغير ، أوضح السيد المرافع بصددها انها تفقر حتى لاركان الجريمة حتى يطلق عليها هذا الوصف ...

وبالمخصوص ظهر 35 والمتعلق بالنظام العام والذي اتفده جل المرافعين باعتباره من مخلفات الاستعمار ، والذي تم استعماله في هذه النازلة أكد الأستاذ المرافع أن من استعمله هو الذي يمس بالنظام

العديد من الاحكام الصادرة عن المحاكم المغربية بعدم الاعد به، بسبب عدم دسره ومخالفته للعديد من القوانين المغربية، ورغم كل ذلك يطبق في هذه المحكمة على جماعة محاكم من اجل الفكارها، وقد ناشد جل المرافعين من المحكمة اتخاذ اي شيء بشأنه، وذلك بالحكم بفسخه لانه

لم يعد له مجال للتطبيق لتعارضه مع المصالح النصوص.

كما طالب بعض المرافعين من النهاية العامة بحمل مسؤولياتها ازاء الضابطة القضائية التي يفترض القانون ضرورة تسييرها ومراقبة اعمالها (الفصل 42 من المسطرة الجنائية)، كما طالب بالبحث على الاقل عن مصدر العمى ومن اشتراها ...

واجتمع جل المرافعين على ان المحاضر محررة من طرف خصم في هذه القضية، وشهادة الخصم لا يجوز، حسب القاعدة القمعية المشهورة مؤكدين في نفس الوقت أن مانسب للمتهمين في هذه المحاضر مبالغ فيها كثيرا وفيها اشياء لايقبلها النطق السليم.

انتهت المحكمة الابتدائية بالرباط في ساعة متأخرة من مساء يوم الجمعة 27 ماي استماعها لمرافعات الدفاع في قضية « جماعة بنعمرو » التي استغرقت ثلاثة ايام متوالية ابتداء من يوم الثلاثاء، حيث رفعت المحكمة القضية للتأمل.

وقد اجتمع جل المحامين الذين رافعوا طيلة هذا اليوم على تضامنهم مع هذه الجماعة التي اشادوا باستقامتها مستعدين كل التهم المنسوبة اليها كما افاضوا في تحليلاتهم القانونية لهذه النازلة مؤكدين الطابع السياسي لها ومتضمنين في نفس الوقت استبعاد فصول المتابعة لعدم انسجامها ووقائع النازلة، موضحين في نفس الوقت ان للمتهمين ما يكفي لبراءتهم رغم رفض المحكمة للعديد من المتطلبات التي تقدم بها الدفاع.

كما التوا كل من وجهة نظره الحروفات التي تعزى محاصر الضابطة القضائية، وبالتالي نصوص المتابعة المطبقة في هذه القضية.

وبما تطرق اليه المرافعون خلال هذه الجلسة « مسألة التعذيب » التي تم انتزاع الاعترافات بواسطتها من السجن، والتي مازالت آثارها ماثلة فوق اجساد المتهمين، من هذا المنطلق اضاف بعض المرافعين في شرح هذه النقطة باعتبارها اساسية حيث لايجوز الاخذ بالاعترافات التي تم التصريح بها بهذه الطريقة ..

وحول ظهور 1935 الذي تمت المتابعة على اساسه في هذه النازلة والذي افاض جل المرافعين في طعنه، لانه من مخلفات الاستعمار، اكد جل المحامين خلال هذه الجلسة على القصد منه حيث وضعه المستعمر لترهيب قادة الحركة الوطنية وجميع افراد الشعب لمنعهم من اي تجمع كهفما كان نوعه، كما أكدوا المعاناة التي فاس منها جل اعضاء الحركة الوطنية من جرائه،،،، وقد قضت

أما المتهم السوداني فقال ان اجتماعات اللجنة المركزية عادة لا تتم باستدعاء رسمي ، ولكن بواسطة إخبار في الجريدة أو التليف المباشر ، وقال إن هناك تواطؤا لمجموعة داخل الحزب مع السلطة لتحويل الاتحاد الاشتراكي إلى « شركة » . أما الجماعة التي اعترضت طريقهم بالعصي فذكر أسماء محمد بوعبيد ، محمد صبري ، زدي الحسن ، عبد القادر لطفي ، بورلي . كما كان من بين الذين استمعت إليهم المحكمة الأستاذ الطيب الساسي فقال إن الجماعة التي سخرت ضدهم العصا تريد أن تجمع بين شرف المعارضة والاستفادة من مراكز السلطة .

أما أحمد بن جلون فقد قال إن العملية هي مؤامرة ضد حزب الاتحاد الاشتراكي شبيهة بمؤامرة 1963 . كما قال انه يسجل - بعد حوادث 8 ماي - أنه لم يسبق في تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب أن أصبح قادة حزب يشكلون هيئة الاتهام ضد المناضلين من نفس الحزب . وقال ان ما حدث يهدف الى تحويل الاتحاد الاشتراكي أحد أجهزة الدولة وطبقة الاقطاع والكوميرادور . كما أكد أن المحاكمة

سياسية ، وتحدث عن ممارسات التعذيب التي اتخذت ضدهم . كما استغرب من معرفة الشرطة أنه مطرود ، بينما كان يمارس مسؤولياته ولم يصدر أي قرار بطرده . وقال ان هذه مؤامرة من لصوص سياسيين تقمصوا صفة المحادين ليوزعوا الغنيمة بعد إدخالنا إلى السجن .

كانت المحكمة قد استمعت من قبل إلى أقوال المتهمين التي كانت جميعها في سياق واحد عموما ،

وفي هذا الاطار يسجل المتهم المتوكل مبارك أنه منذ علم أن اجتماعا للجنة المركزية سينعقد يوم 8 ماي اتصل بالسيد بنعمرو ولم يجده ، وقرر الحضور إلى مقر الحزب ، وهناك اعترضته عصاة مسلحة بقيادة صبري ، وهو لا يعتقد أن بعض أعضاء العصاة ينتمون للحزب . وقد حاول مناقشة أفراد العصاة إلى أن التحق به أحمد بن جلون والطيب الساسي ، ثم فوجيء بحضور السيد الراضي ومعه في سيارته شخصان ،

وألقي القبض على بوكرين وبدأوا يضرهون بنعمرو ، كما أخذ إلى مركز الشرطة هو أيضا ، ونفي حملهم للمضي بدليل أنه لا توجد إصابات في الطرف الآخر .

أما المتهم الهاشمي بن الحسن فقال إنه اتفق إلى مركز الشرطة بسلا حيث طلب منه تسليمهم مفتاح مكتب الحزب ، ولما لم يكن معه ذهبوا إلى منزله لأخذه .

وقال المتهم العصبي الشير إنه حين اعتقل كان عبد الرحمان بنعمرو يتعرض للضرب .

وفي الاطار نفسه تحدث المتهم بوكرين ، وقال إنه حين أخذوهم في سيارة الشرطة كان الدم ينزف بغزارة من الأستاذ بنعمرو . كما قال إن طردهم من قبل المكتب السياسي للحزب غير قانوني . وأن المكتب السياسي هو الذي جاء بالعصاة

لضرب المناضلين ومنعهم من المشاركة .

محاكمة المسؤولين الاتحاديين المختلفين مع المكتب السياسي

الفلاحي ان المكتب السياسي يقود القاعدة الى الزج بها في السجون ثم يأتون الى المحاكم للضامن كدفاع، وليس كمتهمين.

واكد المتهم انه وزملاؤه يعملون في اطار المشروعية والديمقراطية. وتندد بممارسات القيادة حاملا بشدة على الكاتب الاول للاتحاد الاشتراكي لتصرفاته منذ ايكس ليان. وقال السيد الفلاحي ان علال الفاسي وحده برىء من مهزلة ايكس ليان.

اما بوعيد فقد حاول تبرئة نفسه منها ولكنه لا يستطيع لانه كان دائما من انصار الطوارق مع فرنسا. وهو

منحاز دائما للبرجوازية فهو الذي جدد التصهبات العائلية للعمال حينما كان وزيرا للاقتصاد. وهو مجرد مشوش على القوى التقدمية في المغرب.

للقوات الشعبية اجتمعت يوم 8 مايو بعد حصول تلك الاشتباكات وقررت فصل جميع اعضاء المكتب السياسي بسبب خيانتهم المرتكبة ضد اطر ومناضلي الحزب.

وقال السيد بنجلون وهو محام ان قاعدة الحزب تدبر التصرفات اللااخلاقية واللامسؤولة لاعضاء المكتب السياسي. ذلك انه لأول مرة في تاريخنا نرى زعماء سياسيين مزعومين، يقومون بالوشاية لدى الشرطة للملاحقة اعضاء من حزبهم بمجرد انهم يختلفون معهم في الرأي مع ان هؤلاء الاعضاء منتخبون طبقا لقانون الحزب من طرف الهيئات المحلية والاقليمية.

هذا وقد استمر الاستماع الى اقوال المتهمين الى ساعة متأخرة من الليل. وكان المتهمون يلحون على ابراز الطابع الداخلي للاختلاف الحاصل في صفوف الاتحاد الاشتراكي وهو اختلاف ادى الى خلافات مزمنة. وقال احد المتهمين وهو محسن

جرت بالرباط محاكمة

«جماعة بن عمرو» - وهم 33 شخصا اعضاء من الاتحاد الاشتراكي على خلاف مع المكتب السياسي - وكانت المحاكمة قد بدأت قبل الصبح وتتهمهم النيابة بانهم حرصوا على الاشتباكات العنيفة التي جرت يوم 8 مايو الجاري امام مقر حزبهم بالرباط مع اعضاء من حزبهم موالين للكاتب الاول للحركة السيد عبد الرحيم بوعيد.

وقد رفض هؤلاء المتهمون بهم «الاخلال بالنظام العام» و«اقامة تجمعات مسلحة» و«خرق حرمة مقر السكن» التي وجهت اليهم. ويوجد من بينهم خمسة محامين.

وعلى طول مرافعات اطراف المحاكمة لم يفتأ المتهمون يؤكدون ان الامر يتعلق ب «محاكمة سياسية مدبرة ضد المناضلين الحقيقيين لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية من طرف اعضاء المكتب السياسي للحزب المتواطىء في ذلك مع السلطة».

وعن سؤال المحكمة لأحد المتهمين لماذا حضر بعض المتهمين الى مقر الحزب يوم 8 مايو بعد ان فصلهم المكتب السياسي عن الحزب، اجاب بان «هذا القرار مضاد للنظام الداخلي للحزب، والمكتب السياسي الذي هو الجهاز التنفيذي ليس لديه صلاحية طرد اي عضو من الحزب.. ان اللجنة الادارية واللجنة المركزية ومؤتمر الحزب هو وحده الذي يمكنه اتخاذ مثل هذه الاجراءات القروية، وذلك بشرط ان يكون الاشخاص المطرودون قد خرجوا عن الخط السياسي والايديولوجي للحركة»

وقال المتهم - وهو السيد بنجلون - بهذا الصدد: «ان اللجنة المركزية الحقيقية للاتحاد الاشتراكي

تأهلت المحكمة الابتدائية
بإلزام بعد ظهر الثلاثاء
النظر في قضية الاتحاديين
الأربعة والثلاثين

والتصفت المحكمة خلال
الجلسة العامة التي استمرت
أزيد من مئة ساعات إلى
أقوال المتهمين الذين نفوا
التهم المنسوبة اليهم

وخلال نفس الجلسة
استتمت المحكمة إلى مثل
النيابة العامة الذي طالب
بإدانة المتهمين وأكد أن
الاتهام المنسوبة اليهم من
شأنها تكبير صفوف الأمن
العام .

ورفض مثل النيابة العامة
أن تكون هذه المحاكمة
محاكمة سياسية بدليل
ارتباطها بوقائع معينة
يعاقب عليها القانون .

وقد نفى كل المتهمين ما
نسب اليهم ، حيث أكدوا
أن الأمر يتعلق بمحاكمة
سياسية مدبرة ضد مناضلي
حزب الاتحاد الاشتراكي
للقوات الشعبية الحقيقيين
من طرف أعضاء المكتب
السياسي وعلى رأسهم السيد
عبد الرحيم بوعبيد المتواطىء
مع السلطة .

وكان أول من رافع عن
نفسه خلال هذه المحاكمة
هو السيد الشتوكي وهو
صدام حيث انكر التهم الموجهة

إليه مؤكدا أنها لا تتركز على
أي إنسان قانوني وإنه
مجردة من أي حجج إثباتية ،
بل هي من نسج الخيال
ووصفها بأنها مؤامرة من
طرف قيادة الحزب الخائنة
كما عبر السيد الشتوكي عن
فخره بهذه المحاكمة
التاريخية بجانب جماعة من
المناضلين الحقيقيين للاتحاد
الاشتراكي وضمنهم العمال
والطلبة والمثقفون .

ولدى استفساره من طرف
رئيس المحكمة عن وقائع
حادث 8 ماي أوضح السيد
أنه تؤكد أنه في الشائسة

التاسعة من نفس اليوم توجه
إلى مقر الحزب بصفته عضوا
في اللجنة الإدارية واللجنة
المركزية للاتحاد للمشاركة
في اجتماع بالمقر حيث شاهد
عصابة مسخرة من طرف
القيادة المنحرفة - على حد
تعبيره - وقال أنها كانت
مسلحة بالعصى وهي في
اشتباك مع بعض أعضاء
الاتحاد بباب مقر الحزب
حيث منعوا من ولوجهم . ثم
سلمت تلك الهراوات بعد
ذلك لرجال السلطة حيث
منعنا من دخول المقر
بالتهدية . ولدى قدوم رجال
السلطة وعلى رأسهم وإلى
إلزام وبجانبه السيد عبد
الواحد الشراشي كانت أول
بادرة قاموا بها هي صفع
السيد بنعمرو برأى ومسمع
من الجميع من طرف السيد
وإلى إلزام ، وكانت هذه
العملية أيضا بحملة قمعية
ضد مناضلي الحزب من طرف
الشرطة والمتواطئين معها .

بعد ذلك أكد أن طبيعة
التهم الموجهة إليه هدفها
ردع أي رافح مخالف ولا غير .
وعن قضية قرار فصله من
الحزب أكد للسيد الشتوكي
أنه قرار لاغ ولا أساس له .
مضيفا أن هذا القرار مضاد
للنظام العام الداخلي للاتحاد
وأن المكتب السياسي الذي
هو الجهاز التنفيذي ليس
لديه صلاحية طرد أي عضو
من الحزب ، كما أكد أن
اللجنة الإدارية واللجنة
المركزية ومؤتمر الحزب هم
وحدهم الذين يمكنهم اتخاذ
مثل هذه الإجراءات . وذلك
بشرط أن يكون الأشخاص
المطرودون قد خرجوا عن
الخط السياسي والأدبولوجي
للحزب .

نعم ، يضيف المتهم : لقد
أصدر المكتب الاتحادي سنة

82 قرارا بتوقيفي وليس
بطردى ، لذلك فانا لازلت
من أعضاء الاتحاد ولا أحق

للمكتب السياسي أن يصدر
مثل هذا القرار . كما أكد
أن قيادة الاتحاد لأصله لها
بالقاعدة لا إيديولوجيا ولا
فكريا ولا سياسيا . فالقيادة
في واد والقاعدة في واد
آخر

وأضاف أن مثل هذه
التصرفات التي استعملتها
القيادة مع المناضلين من
الاتحاديين لم يسبق للرئيس
الراحل علل القاسي أن
استعملها مع من اختلفوا معه .
ونفس الشيء بالنسبة
للسيد عبد الله إبراهيم

لقد عوض السيد بوعبيد
بضيف المتهم المناضلين
الحقيقيين برجال الشرطة
وبالشيوخ والمفسين وتأمر
على خيرة المناضلين في هذا
الحزب . وقد وضع بفمته
هذه نفسه خارج الاتحاد
الاشتراكي للقوات الشعبية .
وأضاف السيد الشتوكي
أن ما جاء في محاضر
الضابطة بشأنه والمتعلق
بحالة التلبس والوارد في
الفصل 58 من المرسوم
الجناية لا تنطبق عليه .
وأعطى بهذا الخصوص
شروحا إضافية لهذا الفصل
وهالاته التي تنتفي في هذه
النازلة حسب قوله ...

وقد استمر الاستماع إلى
أقوال المتهمين حتى ساعة
متأخرة . حيث ألح جل
المتهمين على إبراز الطابع
الداخلي للاختلاف الحاصل
في صفوف الاتحاد .

ومن بين المتهمين الذين
مثلوا أمام المحكمة خلال هذه
الجلسة الطالب حسن أمامي
عضو الاتحاد الوطني لطلبة
المغرب الذي ألقى عليه
القبض وهو في فترة اجتياز
امتحاناته .. ومن بينهم
كذلك السيد محمد خويدي
- من أكادير - وعمرش بوبكر
محمد .

بن عمرو ورفاقه امام المحكمة :

● احمد بن جلون : بوعبيد ليس له حق الطرد وانا ارتبط بالحزب سياسيا وعائليا

● الطيب الساسي : بعيني رأيت باخوس الذي تتحدث عنه الاماطير

استدعاء للسيد وكيل الملك
لادلاء بشهادته في الموضوع ،
وبعد ان اسهب للدفاع في شرح
ما سيترتب على حضور السيد

قال عنه للدفاع انه لا قانوني
والذي تعرض له مكتب الاستاذ
الشتوكي ومكتب الاستاذ عبد
الرحمن بن عمرو ،

فبخصوص اعتقال الاستاذين
احمد بن جلون والعربي
الشتوكي ، ابرز الدفاع ، ان
المتهمين اتصلا بعد ان تم
اعتقال مجموعة من رفاقهما في
مكان الاشتباكات التي وقعت

بين الاتحاديين بالسيد
الزميري وكيل الملك ،
واستفسراه عما اذا كانت قد
اعطيت اية اوامر للشرطة
القضائية للبحث عنهما ، فكان
جواب السيد الزميري ، انه
ليس في علمه ما يفيد ذلك ،
وطالب الدفاع بخصوص هذه
النازلة من رئيس المحكمة

استأنفت المحكمة الابتدائية
بالرباط مساء يوم الخميس 20
ماي للجاري النظر في القضية
المعرضة عليها بخصوص
مجموعة السيد عبد الرحمن بن
عمرو ، وقد تركزت وقائع هذه
الجلسة على ابراز الخروقات
القانونية التي تمت من قبل
الشرطة القضائية في هذه
النازلة ،

فقد استند الدفاع في اثبات
هذه الخروقات على عدة ادلة
منها ما يتعلق بالكيفية التي تم
بها اعتقال الاستاذين احمد بن
جلون والعربي للشتوكي ،
ومنها ما يتعلق بالظروف التي
تم فيها استنطاق الاستاذ
عبد الرحمن بن عمرو ، ومنها
كذلك ما يتعلق بالتنقيش الذي

بن عمرو ورفاقه امام المحكمة

تابع ص 1

وكيل الملك لهذا الغرض من
ايضاحات تفيد سير العدالة
نحو الحقيقة ، اخذ الكلمة ممثل
النيابة العامة مذكرا بأنه سبق
ان رفضت المحكمة ملتصقا في
هذا الشأن ، وأنه لا فائدة من
وراء استدعاء وكيل الملك ، ،
ومرة اخرى اخذ احد محامي
الدفاع الكلمة مؤازرا مطالب
زميله الذي تقدم بهذا للطلب
الى المحكمة ، ،

سأفهم فيما يتعلق بالخروقات
القانونية المتصلة بالتفتيش
الذي قال عنه الدفاع لا قانوني
لمكتبيين الاستاذيين
بن عمرو والعربي الشتوكي
فقد ابرز الدفاع ان هذا
التفتيش قد تم يومي 9 و 10
ماي ، اي يوم اعتقال بن عمرو
والشتوكي ، واعتبر الدفاع
ان ذلك يدخل ضمن الضغوط

والترهيب النفسي الذي تعرض
له المعتقلون ، وهنا اخذ ممثل
النيابة العامة الكلمة من جديد ،
 واعتبر ان الدفاع حين يتقدم
بملتصقات من هذا النوع فانما
يرمي الى التخليف ، ،

ونشير الى ان عدة مشاحنات
قد تخللت هذه الجلسة بين
هيئة الدفاع وممثل النيابة
العامة ، اضطر الدفاع في
احداها الى الانسحاب من
القاعة ، ،

وفي جلسة يوم الجمعة ،
نودي على عدد من المتهمين ومن
بينهم احمد بن جلون ،
والطبيب الساسي ، كما تم
استنطاق السيد عبد الرحمن
بن عمرو في جلسة يوم السبت
اما المتهم الفلاحي فقد صرح
امام المحكمة بان السبب في ما
وقع يرجع الى الخلافات

الداخلية التي يعيشها الاتحاد
الاشتراكي ، واننا نتأسف -
يقول السيد الفلاحي - لان
تكون هذه قصة محاكمتنا ، وان
المكتب السياسي هو السبب ،
هذا المكتب المطرود من طرف
الطبقة الشعبية والمناضلين
داخل الحزب ، فلول مسرة
- يضيف - نقف لنحسم الامر ،
ان هناك مجموعة داخل
الحزب اختارت لنفسها الركود ،
وكل المجموعات التي توالى
عليها المحاكمات كان المكتب
السياسي يدفعها الى ذلك ، لقد
بدأت اشعر في سنة 1972 ان
حزبنا لا يد وان يصفي الامور
في داخله من العناصر
الانتهازية التي تركب على
نضالية الجماهير الشعبية ، ،
ونشير الى ان السيد بن
عمرو قد ركز في تدخله على
كثير من ملاحظات هذه القضية
ونفى ان يكون رئيس مجموعة
وانما هو اتحادي فقط ،
وتلميذ للمناضلين ، بينما اشار
الاستاذ احمد بن جلون الى
فقرات من البيان الذي اصدروه
بعد اعتقالهم ، والذي اعتبروا
فيه ان المكتب السياسي
مطرود لانه يوجد خارج
الشرعية الحزبية ،

وسنتعرض في العدد القادم
الى وقائع هذه المحاكمة ، ،
على انه يجب التذكير بان
مائة محام سبطوا للدفاع عن
المتهمين ، والمتنوال بين هيئة
المحامين ان هناك حملة
للحيلولة دون مؤازرة المتهمين ،
يقوم بها جناح المكتب
السياسي للاتحاد الاشتراكي ،
ونسجل كذلك غياب صحافة
اليسار بصفة عامة عن تغطية
هذه المحاكمة ، وهو امر لم
نألفه في هذه الصحافة .

الطيب السياسي : تجار البندقية يريدون الجمع بين في محاكمة بن عمرو ورفاقه : السلطة وشرف المعارضات

السيد عبد الرحيم على الارض،
واضاف بان الحادثة كانت
تتعلق بقضايا داخلية ، ادلى
بخصوصها بملاحظة ضاق بها
صدر السيد عبد الرحيم بوعبيد
ومن جملة من نودي عليهم
ايضا السيد حسين بن علي فقال
«انا لم اكن اتحاديا ، ومنذ
الان اصبحت اتحاديا ، بعد ما
شاهدته في مخفر الشرطة
(تصفقات في القاعة) ،»

ونودي على السيد زاكورة عبد
الرزاق ، فأكد ان اعتقاله تم
خطأ قرب كلية الحقوق ، وانه
جاء من اكادير يوم اعتقاله
للاتصال بطالب يستفسر منه
مقرر الدراسة ، وقال انني لما
رأيت من تعذيب ومن تنظيم
انساني بين المعتقلين اعلن
انني اصبح اتحاديا ،

ومن بين المتهمين الذين
نودي عليهم في هذه الجلسة
ايضا السيد حميد بن احمد
فقال انه ناقش المسمى جوهر
امام مقر الحزب قبل اعتقاله ،
عما اذا كانت هناك رغبة
للمكتب السياسي في اعادة ما
جرى ببني ملال ، وانه انصرف
بعد ان تبين له عقم الحوار مع
جوهر ، الى مقهى «شاتوبريان»
حيث تم اعتقاله بعد لحظات ،
واعتبر السيد حميد عبد الرحيم
بوعبيد مسؤولا عما وقع ،
واعتبره كذلك خائنا لدماء
الشهداء ، وبالنسبة لمسألة
طردهم من الحزب قال ، ان
المكتب السياسي منتخب من
قبل اللجنة المركزية واللجنة
الادارية ، وهي الجهاز الذي
يحاسب المكتب السياسي وفق
قوانين الحزب ، وان من حق
هذه اللجنة ان تطرد المكتب
السياسي او تتخذ
ضده اي اجراء تراه مناسبا
وليس العكس ،»

وقال ان عملية الطرد التي
تحدث عنها المكتب السياسي
لها خلفيتها الانتهازية ،

وفي اطار نفس التهمة ،
اجاب السيد بوكرين محمد، بان
الشرطة القضائية سالتة عن
موقفهم من المشاركة فسي
الانتخابات ، وان كل الاسئلة
كانت مركزة على هذه النقطة ،
وتعرض لوصف الحوادث امام
مقر الحزب ، وقال انه حينما
حملونا في سيارة الشرطة ، كان
الدم ينزف بغزارة من الاستاذ
بن عمرو وانه كان يمسخ
«بخرقة» قدمتها له ،

وتعرض السيد بوكرين
لمسألة طردهم من قبل المكتب
السياسي فقال «اننا نعتبر هذا
الطرد مجاوزا للقانون الداخلي
والقانون الاساسي وللجهزة
«الحزبية» وقال ان الطرد لا
يحق الا للمتهم بالعمالة
للخصوم او تخريب الحزب ،
وان المكتب السياسي قد
تجاوز اختصاصاته ،

ولذلك فان مسألة طردهم
على هذا الاساس لا قيمة لها ،
وان المكتب السياسي يوجد
خارج الحزب لانه يجاوز
قرارات الاجهزة الحزبية ، وقال
السيد بوكرين ان «العصا»
التي تسببت في هذه الحوادث
جاء بها المكتب السياسي لمنع
للمناضلين من المشاركة فيما
يهم الحزب والوطن ،

وقال السيد خاضي عبد
الهادي ، عن نفس المجموعة
التي اعترضت مسجلهم ، بانها
تتلقى مقابل ما تقوم به من
عبد الرحيم بوعبيد وشركائه ،
وقال السيد شكريني عبد
السلام ، سالتني الشرطة
القضائية ، عما اذا كانت
في الحزب فاجبت «سابقا لانه
جزء من حياتي» ، وانهم سألوه
عما اذا كانوا يعتزمون تكوين
حزب جديد فاجاب لا ،

وقال السيد شكريني ، «لقد
سألوني عن حادثة وقعت ببني
وبين بوعبيد في المؤتمر
الوطني الثالث وقالوا لي ،
كيف سمحت لنفسك ان تسقط

اما السيد السويدي فقال انه شارك مع الفلسطينيين في مواجهة حكام الاردن سنة 69 - 70 ، وانه انضم للاتحاد الوطني سنة 62 وليس 1966 كما جاء في محضر الضابطة القضائية وانه ايضا وخلافا لما جاء في محضر الشرطة القضائية حكم عليه سابقا بالسجن لمدة عشر سنوات وليس بسنت سنوات ،

واثناء حديث المتهم تدخل الدفاع ليثير انتباه المحكمة الى ان شخصا قد شرع في اخذ صور للمتهم وهو يقف في قفص الاتهام ، وهنا اضطر القاضي لتوقيف الجلسة قصد متابعه هذا الحادث ، وحينما استؤنفت الجلسة ، تدخل الاستاذ الجامعي من هيئة الدفاع ليعلم ان ما حدث محل بالجلسة ، وانه يجب الكشف عن هوية الشخص الذي سبب في هذا الخلل واعتبر ذلك انتهاكا لحرية الصحافة ، وطلب من الرئيس ان تسجل كتابة الضبط اقواله في هذا الحادث ،

بعد ذلك تابع السيد السويدي اجابته وقال : انه ليس هناك في تاريخ الحزب ما سمي في محضر الشرطة بـ : «استدعاء رسمي» وان هناك طريقتان للإبلاغ عن اجتماع اللجنة المركزية ، اما بواسطة الجريدة او بواسطة التبليغ المباشر ، وقال السيد السويدي - الذي اشتغل بالحرر لمدة ثلاث سنوات - ان هناك تواطؤا من قبل مجموعة داخل الحزب مع السلطات لتحويل الحزب الى شركة ، و اضاف انه توجه الى مقر الحزب يوم 8 ماي ليناكش ، وبيده ملف حول القضايا الاقتصادية ودراسة انجزت من طرف الحزب على المستوى الاقليمي و اشار الى ان الملف الذي كان بيده يتضمن حقائق بالارقام ،

قال انه على سبيل المثال ، تم طرد 1053 عاملا من مختلف الشركات بالدار البيضاء ، وان جزءا من الدراسة التي كانت بيده يتعلق بالمواد المختلفة واسعارها ودراسة حول مشاكل التعليم الثانوي والجامعي ، وقال كذلك ، انه قرر حين توجه للمشاركة في اجتماع اللجنة المركزية ، الدفاع عن قرارات المؤتمر الوطني الثالث و اضاف في هذا الصدد ، بانه فيما يخص مسألة الانتخابات ، لا يمكن تغيير الغش والتزوير من داخلها و اشار الى انسه سبق في سنة 1976 ، ان «هربوا لنا صناديق انتخابية من مقر الاقتراع بابن مسيك ودخلوا بها الى الدائرة» ،

وفيما يتعلق بالمجموعة المسلحة التي اعترضت على دخول مجموعة بن عمرو ، ذكر السيد السويدي كل من بوعبيد - محمد صبري - زدي لحسن - عبد القادر لطفي (البرلماني) وبوراسي ،

وتميزت هذه الجلسة كذلك باستنطاق الاستاذ الطيب الساسي ، فاستهل حديثه بالكلام عما سماه «بتجار البندقية» وقال انهم ارادوا ان يجمعوا بين شرف المعارضة والاستفادة من مراكز السلطة ، و اضاف «تمنينا لو حضر الى هنا بعض اعضاء المكتب السياسي للتثبت من وجه الحقيقة» ،

وبعد ذلك استعرض الاستاذ الطيب الساسي ، المشاكل القائمة داخل الحزب ، موضحا اسلوب التعسف الذي يנהجه المكتب السياسي ، وتجاوزاته لاختصاصاته ، وقال ان الاتحاد الاشتراكي ليس هو مقر اكدال وانما يبدأ الاتحاد الاشتراكي من بني ملال ومن اكادير وغيرهما من الاقاليم ، ولذلك يقول الطيب الساسي ، فنحن الذين بإمكاننا طرد المكتب السياسي

ونحن اللذين يمكننا محاسبته ، لان القواعد هي صاحبة الحق في الطرد انطلاقا من مبدأ المركزية الديمقراطية ووقال ان المكتب السياسي يريد ان يقلب هذه المحاولة ويسير بالديمقراطية المركزية الى الفردية ،

وبعد ان تحدث الطيب الساسي عن مسؤولياته داخل الحزب كممثل للاقاليم الجنوبية استعرض جملة من المواثيق الدولية التي وقع عليها المغرب والتي تستهدف صيانة حقوق الانسان وتحريم التعذيب وتكفل حرية الرأي ، واعتبر ان ما تعرض له مع رفاقه من تعذيب يخرج تماما عن مقتضيات هذه المواثيق ،

وعندما تعرض مرة أخرى للخلافات القائمة داخل الاتحاد الاشتراكي قال الاستاذ الطيب الساسي «كنا ونحن صغار نقرا عن تجار البندقية ، واليوم اصبحت اشأهمم بعيني ، اصبحت اراهم واقعا ، وكنا نسمع في تاريخ اليونان عن جانوس الذي كان يحمل وجه حيوان ووجه انسان ، وقد تحرك الان هذا الاله للتواطؤ بوجهه الحيواني» ،

وتحدث الطيب الساسي عن سبب مجيئه الى مقر الحزب يوم 8 ماي فقال : «ان اللجنة المركزية واللجنة الادارية لم تجتمعا منذ 4 يونيو 1978 ، لان تجار البندقية لا يريدون لهما ان تجتمعا لاجل تمرير ممارستهم عن سبق اصرار» و اضاف الطيب الساسي ، لذلك فقد جئنا للمشاركة ، فسي دراسة المشاكل التنظيمية التي لم تدرس منذ اكثر من عامين ، وجئنا للمشاركة في هذا الاطار على اساس ان لا فرق بيني وبين بوعبيد او اليازغي ، فوجدت مجموعة من المرتزقة ،

في محاكمة بن عمرو ورفاقه : أحمد بن جلون : العدالة وطننا الذي نلجأ إليه اليوم

بهذا الجزء ، نكون قد أنهينا سلسلة استنتاجات الاتحاديين المناوئين للمكتب السياسي ، ولم يبق من هذه الاستنتاجات سوى تدخل الاستاذ عبد الرحمن بن عمرو الذي سنخرج في العدد القادم ، وبذلك تكون جريدة التحدي قد انتهت انتاجت للمد القام ، وأهميتها التاريخية ، وبذلك تكون التحدي قد سرور وفنت فعلا على جياها وتقانيها في خدمة القاري بعيدا عن كل تميز .

الايديولوجية للدولة ، اي طبقة الاقطاع والكومبرادور الذين يسيطرون على مرافق والاقتصاد الحيوي والذين يشكلون خمسة في المائة تستولي على الدخل القومي للبلاد ، واضاف ان المكتب السياسي وضع نفسه في صف تلك الاقلية ، ضد الجماهير الكاسحة ، وانه بدأ في ذلك منذ فجر المؤتمر الوطني الثالث ، وبذلك فان المكتب السياسي يقول احمد بن جلون قد وضع نفسه ضد المناضلين الشرفاء وقواعد الحزب ، وضد ما سطره عمر والمهدي وغيرهم ،

ووصف بن جلون هذه المحاكمة بانها سياسية وان ممارسات قد استعملت في تعذيبهم ومضايقتهم لا يقربها اي عرف او قانون ، وان استنطاقهم هو استنطاق من اجل الافكار ، ففي 17 يناير 1980 - يضيف بن جلون - اعتقلت من منزلي على الساعة العاشرة صباحا وساقوني معصوب العينين الى مكان مجهول وعذبت ابشع تعذيب ، - الرئيس : يجب ان تحصر كلامك في التهمة الموجهة اليك الان ،

- بن جلون : المؤامرة بدأت منذ 1980 ، لماذا انا هنا . لاني ضد اليازيغي وعبد الرحيم بوعبيد ، لان اللجنة الادارية كانت قد اصدرت مذكرة تدين المكتب السياسي واعتقلت بسبب مساهمتي في تحريرها ، وقد حضرت يوم 8 ماي كمضو في لجنة التوجيه والنشر واللجنة العمالية الوطنية واللجنة الوطنية المكلفة بالشعبية والجمعيات واللجنة العمالية الاقليمية واللجنة الادارية ، واشير الى هذا لاجيب على ان ما جاء في المحاضر من انني طردت منذ منتصف السنة الماضية لا اساس له ، هذا ما استغربت له ، فكيف علمت الشرطة بذلك ، علما بانه في وسط الداء العام ما

في نفس الجلسة نودي على احمد بن جلون فقال :
« ان المرء لا يسمعه امام ملف مثل هذا ، وامام محاكمة مثل اخواتها السابقات ، الا الاستغراب » ، واضاف على الرغم من ذلك فقد « تعودنا على المؤامرات التي تحاك ضد الاتحاد الاشتراكي وضد مناضليه ، واشهرها مؤامرة 16 يوليو 1963 ، وهذه شبيهة بتلك التي عرفتها المحاكم المغربية لا اخفي عليكم - جناب الرئيس - بيان الهراوات الموجودة امامكم في المصائب المأمورة من طرف ما يسمى بالمكتب السياسي ، ومن طرف ما يسمى برئيسه عبد الرحيم بوعبيد واخاها ، لمنع اعضاء اللجنة المركزية للشرعية من الاجتماع ، واذا بحثتم عند الحبيب الشرقاوي فستجدون فواتير اثمان هذه المعصية » ،

وقال احمد بن جلون : انه بدون نية المس بالنيابة العامة يمكن القول ان هناك ادعاء عام يتمثل في عصابة المكتب السياسي واخاها ، وهذه مؤامرة ضد الاتحاد الاشتراكي لمحاولة تحجيمه والزج به في صف للرجعية والمستغلين ، وخصوم الجماهير الشعبية ، والذين ما فتئت الطبقة العاملة تقاوم ضد سياستهم ،

« اننا ننطلق من وقائع 8 ماي ، ونسجل انه لم يسبق في تاريخ الحركة الوطنية والتقدمية بالمغرب ان اصبح قادة حزب يشكلون هيئة الاتهام ضد مناضلين ينتمون الى نفس الحزب ، ونسجل هذا للتاريخ وهو قادر على ان يسجل ويحاسب كل واحد ، وقال بن جلون ، انه يعتبر هذه النازلة مؤامرة ضد الاطر الحزبية التي تشمل جزء من القيادة للشرعية في الاتحاد الاشتراكي ، واكد على ان هذه المؤامرة استهدفت تبرير عدد من المواقف ، وتحويل الاتحاد الاشتراكي الى احد الاحزة

وقال بن جلون « ان عبد
الرحيم بوعبيد لم يقض ليلة
واحدة في مخافر الشرطة طيلة
ربع قرن من الزمن ،، وعلل
ذلك بانها «لصوية سياسية،
واضاف : «هذه مؤامرة من
لصوص سياسيين تقمصوا
صفة اتحاديين ليوزعوا الغنيمة
بعد ادخالنا في السجن ، ولكنهم
لن يوزعوا رصيد الاتحصاد
الاشتراكي،،

وفي حتام كلمته قال احمد
بن جلون « في صباي قرأت
كتابا لشارل لوكران من جملة
ما حفظته من هذا الكتاب ان
العدالة وطن الانسان ، لذلك
جناب الرئيس ، نعتبر نحن
كذلك ، ان العدالة هي وطننا
الذي نلجأ اليه اليوم،،

معروفا ان احمد بن جلون
مسؤول في الاتحاد الاشتراكي
ويمارس مسؤولياته ،،

«لقد بلغ الى علمي انه حين
احتج عضو من اللجنة الادارية
لدى عبد الرحيم بوعبيد قال
له ، بانني كنت مطرودا وانهم
احتفظوا بالاعلان عن قرار
طردي الى ان يعلن ذلك
في الوقت المناسب ، وهذا
يعكس لنا «شجاعة» المكتب
السياسي وشرذمته ، فكيف
توصلت الشرطة الى اني مطرود
منذ منتصف السنة الماضية ،

ان مسؤولياتني تمنحني
حق محاسبة المكتب السياسي
ضمن الجهاز الذي انتمي اليه،
والذي حدث يوم 8 ماي ان
اللجنة المركزية الحقيقية هي
التي منعت من الدخول الى
مقر الاجتماع ، ونكل بها
وتعرضت للضرب ،،

كان الهدف اذن- يقول بن
جلون - الوصول الى اجتماع
صوري والا لماذا تجتمع
اللجنة المركزية منذ 31 ماي
1981 ؟ لان المكتب السياسي
كان يهيئ اموره مع السلطات
ففي الاقاليم ،،
وتحدث بن جلون من جديد عن
يوم 8 ماي فقال « ذهبت مع
بوكرين والشتوكي الى مقر
الحزب ، وكانت هناك سيارة
رونو 4 ، فلما وصلنا نزل
من كانوا بالسيارة ، وانضموا
الى الجماعة التي كانت امام
مقر الحزب ، وقد وجدنا ضمن
الجماعة جومر والمسعودي،
ومحمد بوعبيد ووجوما اخرى
تخريبية ،، واستمر النقاش
معهم الى ان وصل العامل مع
عبد الواحد الراضي وعميد
الامن الاقليمي فوقع ما
وقع،،،

الاستاذ بن عمرو امام المحكمة :

- ماوقع كان يهدف الى تدجين الاتحاد
- قالوا وقع قلت لا .. فتغيرت الوجوه
- انا تلميذ لهؤلاء المناضلين

كما واعدنا قراغا في العدد الماضي ، ندرج اسفله استنطاق الاستاذ بن عمرو امام المحكمة الابتدائية بالرباط. وبذلك تكون «التحدي» الصحيفة الوطنية الوحيدة التي انفردت بنشر وقائع هذه المحاكمة . غير اننا - ونحن ننزل الستار على آخر فصل فيها - نعيد التذكير بان ما حدثنا الى القيام بذلك يجد تفسيره في امرين اساسيين :

- الاول : ان عملنا هذا يدخل في اطار الحياد التام الذي تفرضه المهمة الاعلامية الصرفة .
- الثاني : ان المحاكمة كانت علنية ، وبالتالي فاتته من حق كل المواطنين معرفة ما دار فيها ، وهذا ايضا ليس موقفا ضد اية جهة بالنسبة اليها ، لان ما قمنا به مشروع قانونيا ومطلوب اعلاميا .

كان الاستاذ بن عمرو ابرز من نوذي عليهم للاجابة عن التهمة الموجهة اليه (التجمهر المسلح والاخلال بالنظام العام) :

فقال : كما صرحت امام ممثل النيابة العامة ، فان هذه التهم لا تركز الى واقع بالاضافة الى انها ملفقة ، اصطنعت للايقاع بي كممثل داخل الاتحاد الاشتراكي .

والمهم ليس هو الوقائع الموجودة في المحضر ، ولكن

في خلفيات الملف وابعاده . وبعد اثاره الجانب القانوني المحدد لمهمات الشرطة القضائية ، اكد الاستاذ بن عمرو ، ان ما جاء في المحاضر المعروضة على المحكمة ، كان يهدف الى «قمع الاتحاد الاشتراكي» و اضاف ان ديباجة المحضر تؤكد ذلك . وان توجههم يوم الاحد 8 ماي ، اعتبرته هذه المحاضر بانه كان بصفة «مبيتة» وانه كانت هناك مخابرات بين مختلف

«يوم 8 ماي اتجهت الى مقر الاتحاد الاشتراكي بصفتي عضو للجنة الادارية ، وبالتالي للجنة المركزية ولما التحق بي الاخوان ، وجدنا مجموعة تحمل العصي . وكمسؤول ، اردت ان اتقدم الى مقر الحزب فمنعت ، فقلت هذا غير معقول ، لان صفتي تخولني الحضور ، وهي صفة استمدها مباشرة من المؤتمر الوطني الثالث للاتحاد الاشتراكي المنعقد سنة 1978. واذن صفتي قانونية ومن يعترض عليها يعتبر غير مسؤول . وكنت اريد ان اسأل عن الذي اعطى الاوامر بذلك . ولكنهم قالوا ان المكتب السياسي لم يجتهد بعد ، ولم يقرر !

كان النقاش يرتفع ويهدأ ، وتم التلويح بالعصي ، لكننا بقينا في النقاش الذي استمر ساعة ونصف ، الى ان لاحظت حضور سيارة للشرطة وكانت اخرى موجودة هناك منذ التاسعة صباحا .

وقال الاستاذ بن عمرو ان مسؤولين نزلا من السيارة ، وانه لاحظ ان احدهما - سماه بصفته الوظيفية - كان يسأل «اين هو بن عمرو» ؟

وانه اول ما وصل اليه - اي للمسؤول - «بدأ يصفعني ، ويوجه للضربات الى وجهي ، وكانت يده قاسية ، لا ادري ما اذا كان يجمع بين يديه او انه كان يحمل خاتما .

وقال انه فعلا بدأ الضرب على ظهره ، وانه بدأ تسليم العصي لمن قاموا بهمة الضرب ، من قبل المجموعة التي وجدها بباب مقر الحزب . واستنتج من ذلك ، انه كان هناك تنسيق .

اتجاهات المناضلين واني كنت المحور في ذلك» . وقال الاستاذ بن عمرو «هذا صحيح ، ولكن ما صلة هذه الواقعة بالاتهام ؟ هل محرم على الاتحاديين ان يتصلوا في اطار حزبهم ؟ وهل الشرطة لها سلطة التقرير في الحزب ؟

«وما اريد توضيحه لتكون محكمتم الموقرة رأيا ، انه داخل الحزب عندنا قوانين اساسية تحكم الاجهزة الحزبية وتضمن حقوق المناضلين داخل الحزب ، ومن حق كل مناضل ان يهتم بما يجري داخل الحزب ويقوم بالملاحظات ، لان الديمقراطية المركزية هي ما يستند عليه الحزب مثل هذه الحالات» .

وبعد ان عرف الاستاذ بن عمرو من له الحق حسب القوانين الاساسية للحزب ، في حضور اجتماعات اللجنة المركزية اكد على حق المناضلين في الاجتماع بمقر الحزب سواء كانوا مسؤولين ام لا .

باعتبار - يقول الاستاذ بن عمرو - ان المقر هو منزل في ملك شخص معنوي هو الحزب ، وبالتالي فان التجمع المتواجد داخل هذه القاعة كان مشروعا ، والا فسنسمي قاعة المحكمة - او بالسنما . غير مشروع .

وبعد هذه اللمحة التي اشار فيها الاستاذ بن عمرو جوانب قانونية حول طريقة الاستنطاق من قبل الشرطة القضائية ، وحق المناضلين الحزبيين في التجمع داخل مقر حزبهم وحقهم في الاتصال فيما بينهم . عاد للحديث عن يوم 8 ماي وقال :

في محاكمة بن عمرو ورفاقه :

ادرجنا في العدد الماضي الجزء الاول من استنطاق الاستاذ بن عمرو وندرج اسفله الجزء الثاني والاخير من هذا الاستنطاق .

وبذلك نكون قد وضعنا امام قرائنا الاعزاء وقائع هذه المحاكمة الهامة في التاريخ السياسي لبلادنا .

وقال الاستاذ بن عمرو ، ان كل ما في الامر «ان السلطة قررت بتنسيق مع المكتب السياسي السابق مواجهة مناضلين يسعون من خلال الاتحاد الاشتراكي الى تطبيق اختياراتهم» . وازاف «قيل في المحضر ان بن عمرو جاء بالعصي في السيارة وفرقها... وارى هنا 5 عصي واتسأل : من اين اتيت بالعصي ؟ وهذا هو السؤال الذي يجب ان تطرحه الشرطة القضائية .

ان هذه العصي كانت تحملها عصابة من المكتب السياسي السابق وكان هناك تعاون في الاعتداء (...) .

وتسأل الاستاذ بن عمرو عن السبب في عدم استدعاء من قال انهم كانوا مستعدين - اي المتهمين - لمقابلتهم .

وتسأل مرة اخرى ، «لماذا انا هنا» واجاب على سؤاله : «من اجل قضية قيل انها عادية تتعلق بتجهم مسلح وتطبيق ظهير كل ما من شأنه» .

وقال ان ذلك يبين «ان ما جرى هو فقط لقمع الاتحاد الاشتراكي وليس التجمع المزعوم الذي قيل عنه انه يمس بالنظام العام» . وقال انه «ظهر من خلال الاسئلة» ان الهدف كان هو الحصول على مزيد من المعلومات ممن يقال عنه «تيار بن عمرو» .

«واقعة اخرى حول المحاضر» .

في اليوم الذي نودي علينا بكيفية جماعية ومهنية لان البعض لم يسمح لهم حتى بارتداء احذيتهم ، كنت الاخير الذي نودي علي ، ولاول مرة تعرفت على بعض الوجوه ، النظرات كانت غير عادية ... قالوا لي وقع فقلت لا يمكن فتغيرت الوجوه !

جريدة التحدي

العدد 36 / 21 سبتمبر 1983

واستنتج من ذلك «جريمة ازالة اثار العدوان التي يعاقب عليها القانون» وبعدما اثار من جديد «فرضية» استقلال الشرطة القضائية مثلها مثل اي جهاز قضائي اخر «اشار الى انه سجل شكاية ضد المسؤولين اللذين اعتبرهما معتدين عليه . وقال بخصوص واحد منهما ، انه كان يعتقد - بن عمرو - انه سيحضر ليحقق معه في الموضوع . ولكن «القانون في هذه البلاد - يضيف بن عمرو - وجد لردع البعض وحماية البعض !» وتمنى ان تأخذ شكايته التي قدمها في هذا الشأن الى محكمة الاستئناف طريقها .

وقال الاستاذ بن عمرو من جانب اخر ، «سواء خلال اعتقاله سنة 1981 ، او حاليا ، تصفني المحاضر بانني محور تيار داخل الاتحاد لاشتراكي وانا اخجل من ادعاء انني زعيم انا واحد من عشرات المناضلين تجمعنا في الاتحاد الاشتراكي اختيارات ايديولوجية وسياسية وليست زعامات ، ان المسؤوليات داخل الحزب جماعية ، والقرارات تتخذ بكيفية جماعية ، والهيئات تتخذ القرارات بالرجوع الى القواعد» . وقال بن عمرو «انا تلميذ لاغلبية المناضلين الموجودين هنا ، وتاريخي في السجون لا يتجاوز شهرا بسجن لغو ، بينما المناضلون هنا ، منهم من قضى اكثر من 15 سنة» .

والمهم يقول بن عمرو : انني اطرح هنا سؤالا : لماذا هذا الاعتداء الشخصي ، وما علاقته بتشتيت تجمع ؟ ،

وقال : «انا مواطن ولا اقول مسؤولا ، ومن حقي كمواطن ان تحترم حقوقي» . وازاف انه لم يسبق له ان دخل في اي جدال مع المسؤول المشار اليه ، وانه لم تكن بينهما اية شكاية شخصية .

وقال «انه اذا كان هذا المسؤول يختلف سعه في الافكار فان ذلك يجب ان يكون في اطار الديمقراطية» والتي نتحدث عنها ، وان له الحق في حمل الافكار التي يؤمن بها داخل الاتحاد الاشتراكي . و «اذن - يقول بن عمرو - كان الاعتداء لاني مناضل ومخلص لمبادئ . وهو اعتداء سياسي كما هذه المحاكمة سياسية ، القصد منها تدجين الاتحاد الاشتراكي وايقافه عن مهامه الوطنية» .

وبعد ذلك يقول الاستاذ بن عمرو «فالقصة معروفة ، استنطقت مرتين ولساعات مطولة ، بنفس الاسلوب ..»

ومما قاله الاستاذ بن عمرو في هذا الخصوص ايضا ان انه تعرض لمحاولة ازالة التعذيب «لانهم عرفوا ان ما قاموا به ازاءه كان اعتداء» وانه من القرائن .

«الملموسة باننا معتدى علينا وليس العكس» .

وقال انه في هذا الصدد غسلوا معطفه وقميصه مما علق بها من دماء .

محاكمة الرباط :

شهادات المراقبين القانونيين

— النص الكامل للندوة الصحفية التي نظمتها الرابطة الدولية لحقوق الانسان —

بتاريخ ٨٣/٥/٢٧، نظمت الرابطة الدولية لحقوق الانسان بباريس، ندوة صحفية حضرها ممثلو الصحافة المحلية والاجنبية، وتقدم فيها أربعة محامين فرنسيين، وهم الاساتذة: شاريير — بورنازيل، وشمبوتيي دو ريب، وديبيو، ولانور، بعروض حول المهمة التي قاموا بها كمراقبين قانونيين منتدبين من قبل مجموعة من المنظمات الانسانية والحقوقية، من بينها: منظمة العفو الدولية، الرابطة الدولية لحقوق الانسان، جمعية المحامين المسيحيين، جمعية المحامين الشباب، ونقابة المحامين بباريس، وذلك لحضور محاكمة المناضلين الاتحاديين المعتقلين منذ ٨ ماي.

وقد افتتحت الندوة بكلمة ترحيب برجال الصحافة والمنظمات الحاضرة مع التذكير بالظروف التي تشهدها المحاكمة الجارية، وبالاحكام القاسية التي طلبها المدعي العام في حق المعتقلين. وبعد هذا اعطيت الكلمة للاستاذ شمبوتيي دو ريب، المحامي بمحكمة الاستئناف بباريس الذي تقدم بالعرض التالي:

* * *

"توجهت مع زميلي بورنازيل الى الرباط ليلة المحاكمة ، أى يوم الاحد ١٥ مايو مساءً ، وقد كان في استقبالنا زملاءً من فدرالية حقوق الانسان - الفرع المغربي لهذه المنظمة الدولية - الذين شرحوا لنا موضوع هذه المحاكمة ، وقد اخبرونا باعتقال ٣٤ شخصا في حالة تلبس ، من بينهم عدد من المحامين : الاستاذ بنعمرو ، وهو عضو مؤسس لجمعية حقوق الانسان بالمغرب ، ونقيب سابق للمحامين بالرباط ، الاستاذ الساسي نقيب المحامين بأكادير ، الاستاذ الشنوكي ، الاستاذ احمد بنجلون ، محامي متدرب وعضو جمعية حقوق الانسان ، وكلهم أعضاء في اللجنة الادارية للاتحاد الاشتراكي . وكما ترون ، فان الامر يتعلق بشخصيات بارزة سواء بالنسبة لمكانتهم في هيئة المحاماة ، أو بالنسبة لمسؤولياتهم السياسية ، فالشتوكي مثلاً ، عضو مؤسس للاتحاد ، ويناضل في هذا الحزب منذ عشرين سنة .

لقد قيل لنا بأن هناك انشقاقا في الاتحاد الاشتراكي بين أولئك الذين يؤيدون تقديم مرشحين للانتخابات البلدية التي ستجرى خلال الاسابيع القادمة بالمغرب ، والانتخابات البرلمانية التي ستتم في أواخر السنة ، وبين الذين يؤيدون عدم تقديم أى مرشح بحجة أن المشاركة ضمن الظروف التي تحيط بهذه الانتخابات ، والصلاحيات الضيقة جدا التي خولت لهذه المؤسسات سيكون في الحقيقة ، عبارة عن دخول في لعبة الحكم المطلق ، وتركيزه لديموقراطية مزيفة .

وإذا كانت هذه النقاشات قد جرت داخل لحزب منذ مدة ، وتم التوصل الى اتفاق بشأنها ، فان المكتب السياسي قد أقبل على طرد مجموعة من أعضاء الحزب ، ومن ضمنهم بنعمرو والساسي وكل الذين سبق ذكرهم . ويظهر أن اجراءات الطرد هذه مخالفة لقوانين الحزب ، ولم تتم من خلال الاجهزة التي لها صلاحية اتخاذ قرارات من هذا النوع . ذلك أن الجناح الذي يرغب المشاركة في الانتخابات ، لم يكن يتوفر على الاغلبية اللازمة داخل اللجنة الادارية ، فالتجأ على ما يظهر ، الى محاولة فرض هذه القرارات .

وقد حضر يوم ٨ ماي امام مقر الحزب (الذي زرته شخصيا) هؤلاء الاعضاء "المطرودون" . وحسب أطروحة النيابة العامة ، التي يجب أخذها كما هي بتحفظ وحذر ، وقعت مشادة بينهم وبين العناصر الموالية لبوعبيد ، التي كانت داخل المقر وحاولوا منعهم من دخوله ، فترتبت عن ذلك اشتباكات بين الطرفين ، نادى على اثرها السيد بوعبيد شخصا ، على الشرطة لانه شعر بنفسه مهددا (حسب قوله) ، وسيتعرض زميلي لاحقا ، بمزيد من التفصيل لهذا الموضوع

لأنني لم أتمكن شخصا من مقابلته . وقد حضرت قوات البوليس الى عين المكان واعتقلت هؤلاء المناضلين الذين يحاكمون حاليا . وتدعي النيابة العامة أنهم كانوا مسلحين بالهراوات ، ويشكلون اخلالا بالامن العام . وهذه التهمة قد تعرضهم لاحكام قد تبلغ خمس سنوات سجنا نافذة .

اما هؤلاء المعتقلون ، فانهم يؤكدون أنهم حاولوا فعلا ، دخول مقر الحزب ، لكنهم لم يكونوا مسلحين أبدا ، ولم يتشاجروا نهائيا مع العناصر الموالية للمكتب السياسي .

والملاحظ فعلا أنه لا يوجد أي جريح من بين مناصري المكتب السياسي الذين كانوا داخل المقر ، وأن الجروح التي أصيب بها عناصر الجناح الاخر لم تكن نتيجة المشاجرة بين الطرفين ، بل تسببت فيها قوات البوليس ، خاصة الاستاذ بنعمرو الذي عاينت جروحه عند دخوله قاعة المحكمة يوم الاثنين ١٦ ماي : أنفه مهشم ، رأسه مجروح ، وتلقى ضربات متعددة على كتفيه وظهره ، وقد عاينت ذلك ، لان رئيس المحكمة طلب منه أن يخلع قميصه للتأكد من آثار الضرب . وقد صرح بأن البوليس هو الذي تسبب فيها وقت اعتقاله ، على اثر المشادة الكلامية التي وقعت بينه وبين رئيس الامن الذي حضر الى عين المكان مصحوبا بالبوليس ، والذي لطم الاستاذ بنعمرو قبل أن ينهال عليه البوليس الحاضر بالضرب . والجدير بالذكر أنه قد حوكم بعد أحداث يونيو ١٩٨١ ، بثلاث سنوات سجنا مع وقف التنفيذ ، وبالتالي ، فهو يوجد في وضعية صعبة . نقلت اليكم هنا ما شاهدته والاطروحات المتواجدة .

قبل سفرنا الى المغرب ، أخبرنا السلطات المغربية عبر سفيرها بفرنسا ، وحال وصولنا ، اتصلنا بالسفير الفرنسي بالرباط ، وبعد ذلك قمنا بالزيارة البروتوكولية الضرورية لنقيب المحامين بالرباط ، ثم للنياية العامة ، ورئيس المحكمة الابتدائية ووكيل الملك . وقد استقبلنا من طرفهم جميعا . لم تغلق في وجهنا الابواب ، لكننا شعرنا أحيانا بأن وجودنا غير مرغوب فيه ، وتم الاتفاق على أن نحضر المحاكمة بشرط ألا نرتدي بدلة المحاماة ، باعتبارنا مراقبين قانونيين ، وليس مدافعين عن المتهمين .

وقد حضرنا فعلا ، الجلسة الاولى ، التي خصصت للاستماع لاعتراضات هيئة الدفاع ، التي تركزت على النقاط التالية :

— تزوير توقيعات المتهمين على عدد من محاضر الشرطة التي تدعي اعترافهم بحمل السلاح والاعتداء .

— المطالبة بالفحص الطبي لمعاينة الجروح التي أصيب بها المتهمون .

— المطالبة بالاستماع الى الشهود . فقد حضر العديد منهم تلقائيا الى المحكمة ، ومن بينهم محامي بالرباط ، الذي اخبرني انه عندما توجه في الصباح الباكر كمادته الى منزل والده الكائن قرب مقر الحزب ، لمصاحبتة الى المسجد ، لاداء صلاة الفجر ، شاهد استعدادات تقوم بها العناصر التابعة للمكتب السياسي لمواجهة احتمال حضور الجناح الاخر عن طريق العنف . يظهر اذن ، من خلال كلام هذا المحامي كشاهد عيان ، ان هناك تدبير مسبق لما حدث . وقد ووجهت كل هذه الاعتراضات والطلبات بالرفض من طرف النيابة العامة ورئيس المحكمة .

وفيما يخص المحاكمة نفسها ، فانها تحافظ في شكلها على المظاهر العادية ، واعني بذلك ان المحامين يتكلمون بدون أدنى مضايقة ، كما أننا كمراقبين ، حظينا باستقبال ودي من طرف الكاتب العام لوزارة العدل ، بالرغم من أنه لم يجب على أسئلتنا الا بشكل عائم ، لكن هل أعطيت تعليمات مسبقة للمحكمة لاصدار احكام محددة سلفا ؟ هذا ما لا يمكنني تأكيده او نفيه . واذا كان ثمة حرص على حفظ المظاهر ، فان كل الخروقات قد تمت قبل المحاكمة ، أي عند الاعتقال وخلال الاستنطاقات لدى الشرطة . ويجب الاعتراف أيضا ان السلطات تجد مبررات مريحة قياسا بمحاكمات سابقة مثل محاكمة النقيب الساسي بأكادير عام ١٩٨١ ، التي كان لها طابع سياسي واضح . فهي تدعي ان الامر يتعلق بمحاكمة جنائية الشيء الذي يعود بربح سياسي واضح بالنسبة للحكم الحالي ، يتجلى في امكانية تشويه سمعة الاتحاد الاشتراكي امام الناخبين : انظروا كيف يتعاركون بينهم ويطلبون تدخل البوليس ، فالسيد بوعبيد الذي اعتقل بالامس ، هو نفسه الذي يطلب البوليس على مساعدته على ترتيب اوضاعه . فهذه اذن ، فرصة ذهبية ينتهزها النظام ليظهر أن الاتحاد الاشتراكي عاجز عن تسيير شؤءون الدولة ما دام عاجزا عن تسيير نفسه . يقال عندنا ان المحكمة لخير منبر لما تلقاه من صدى في الاوساط الصحافية ، وهذا ينطبق أيضا على هذه المحاكمة التي لقيت كذلك صدى في الصحافة الموالية للحكم .

هذه هي انطباعاتي العامة حول ما شاهدته ، علما بانني لم اشارك سوى في جلسة يوم الاثنين ، ولم يكن بإمكانني انتظار استئناف الجلسات الاخرى ، التي أجلت الى يوم الخميس . وأترك الكلمة لزملائي " .

* * *

المحاكمة صورية.. والموءامرة تستهدف الرادكاليين

وبعد ذلك تناول الكلمة السيد لاثور، حيث أكد أقوال زميله السابق، وتابع قائلاً:

"رغم الحفاظ الشكلي على المظاهر العادية للمحاكمات، كان يحضر بيننا في جلسة يوم الخميس ١٩ ماي، ما يقارب خمسة عشر بوليسيا، ببدلتهم الرسمية، يحولون دون أي اتصال فيما بين المتهمين، علاوة على حضور مكثف للبوليس الرسمي والسري داخل القاعة. وكان هذا محط نقاش داخل المحكمة، حيث طرح الدفاع أن وجودهم يحول دون حقه في الاتصال الحر بموكليه. وقد استجاب الرئيس لهذا الطلب فيما يخص البوليس الرسمي، أما بالنسبة للبوليس السري، الذي كان تواجده واضحا، فقد اعتبره رئيس المحكمة جزءاً من الجمهور، ورفض مسطرة ادلاء الحاضرين بهويتهم. كما أن رئيس المحكمة رفض طلب الدفاع باحضار سجل المستشفى الذي نقل الى قسم المستعجلات به، الاستاذ بنعمرو، كاثبات يعوض الفحص الطبي الذي سبق لرئيس المحكمة أن رفضه يوم الاثنين. وقد جدد الدفاع طلبه باحضار عامل الرباط، الذي كان في عين المكان عند وقوع الاحداث، للادلاء بشهادته، وكذا الاستماع لوكيل الملك نفسه للتأكد من أن الاستاذ الساسي لم يكن موجودا في عين المكان، بل انه قدم نفسه لوكيل الملك بالرباط بعد أن سمع بأن الشرطة تبحث عنه، وكذلك الامر بالنسبة للاستاذين الشوكي وأحمد بنجلون. ولقد أكد لهم وكيل الملك بأنهم غير متابعين على حد علمه، وأنه من الأفضل أن يتوجهوا لمصالح الشرطة. ولقد تم اعتقالهم بالرغم من تأكيدات وكيل الملك. الا أن الرئيس رفض استدعاء وكيل الملك للادلاء بشهادته، كما رفض طلب الدفاع برفع حالة التلبس على هؤلاء نظرا لان اعتقالهم لم يتم الا بعد يوم ٨ مايو.

وهكذا اتضح لنا أن وراء الحفاظ على السير الشكلي للمحاكمة، تكمن ارادة في التخلص من عدد من الاشخاص. ذلك أن جميع طلبات الدفاع قد رفضت منهجيا دون أدنى مبرر أو تغطية قانونية.

وقد عرفت الجلسة عددا من الحوادث أبرزها طلب المحامين رفع الجلسة حتى يتمكنوا من الاتصال بموكليهم، هذا الطلب الذي اعتبره المدعي العام مجرد مناورة، فطلب الدفاع سحب هذه العبارة، وهنا تدخل نقيب المحامين بالرباط، الذي كان يحضر كل الجلسات، لا كعضو في هيئة الدفاع،

بل كنيقيب، واعتبر أن أقوال المدعي العام تمس بهيئة الدفاع، وألح على ضرورة سحبها. وأمام رفض رئيس المحكمة لذلك، أعلن نقيب المحامين انسحابه من الجلسة، فأعلنت هيئة الدفاع من جهتها، أنها لا يمكنها إلا أن تتضامن مع نقيبيها وأن تنسحب بمجموعها. وبعد توقف الجلسة لعدة ساعات، ومفاوضات بين رئيس المحكمة والمدعي العام، تم التوصل إلى صيغة لرضا طرفي النزاع، استأنفت الجلسة بعدها يوم الجمعة على الساعة الثالثة بعد الزوال، حيث تم الاستماع للمتهمين الذين شرحوا ظروف اعتقالهم.

وقد حاولنا من جهتنا التعرف على الأطروحات الموجودة، وهي إجمالاً نفس الأطروحات التي تعرض لها زميلنا السابق مع تدقيقات إضافية:

فالمكتب السياسي يؤكّد بأنه قام بطرد عدد من أعضاء اللجنة الإدارية من بينهم زميلنا بنعمرو، بالرغم من أن هناك مشكلاً خاصاً بالسير الداخلي للحزب، يتجلى في كون هؤلاء "المطرودين" منتخبين من طرف المؤتمر الوطني المنعقد سنة ١٩٧٨، والذي لم يليه أي مؤتمر آخر، الشيء الذي يمكن تفسيره بالظروف التي عاشها الحزب. وكانت رغبة بنعمرو ورفاقه الذين توجهوا إلى مقر الحزب يوم ٨ ماي لحضور اجتماع اللجنة المركزية، هي المطالبة بعقد مؤتمر وطني تعبر فيه القواعد الحزبية عن رأيها في التطورات السياسية الأخيرة، وخاصة موقفها من الانتخابات المقبلة. ويقول المكتب السياسي: "إن الرادكاليين" جاؤوا مسلحين بالهروات لاقتحام مقر الحزب، وفرض مشاركتهم في اجتماع اللجنة المركزية. وأثناء هذه المحاولات، كانت سيارة بوليس مارة بالصدفة، فلما رأت ذلك، أخبرت المركز الرئيسي للشرطة الذي بعث بقوات إضافية لاعتقال الرادكاليين، لاعتبارها بأن في ذلك إخلال بالأمن".

أما بالنسبة للبوليس، فإنه يقول: "على أثر مشادات كلامية بين الجناحين، تلقينا مكالمة هاتفية من طرف السيد عبد الرحيم بوعبيد شخصياً، أخبرنا فيها بأن هناك أشخاصاً يريدون اقتحام اجتماع اللجنة المركزية بالقوة، وطلب منا التدخل".

وهذه التدقيقات توضح لنا بأن هناك في الحقيقة، ثلاث أطروحات متناقضة: أطروحة البوليس، أطروحة الرادكاليين، وأطروحة بوعبيد التي سنعود إليها بعد حين، لشرح حيثياتها على لسانه شخصياً.

ومن الملفت للانتباه في إطار هذه المحاكمة، ذلك العدد الضخم من المحامين الذين لم يحضروا جميعهم للمرافعة، بل للتعبير عن تضامنهم مع المتهمين، ولم يقل عددهم في جميع الجلسات التي حضرناها والتي كانت

تستمر الى وقت متأخر من الليل ، عن الثمانين محاميا من كل مناطق المغرب ، بما فيها مناطق تبعد عن الرباط بـ ١٢٠٠ كلم . وهذا ما يؤكد اهمية هذه المحاكمة ، التي لا ينخدع أحد في كونها مجرد قضية اخلال بالامن العام ، أو محض صراع داخلي للحزب . فمن الناحية المسطرية ، لا يمكن أن تكون المسألة مجرد اخلال بالامن العام ، لانه لا يوجد أي جريح أو مصاب في صفوف مؤيدي المكتب السياسي ، أو في صفوف البوليس ، كما لا يوجد أي طرف مدني . وهذا ما يؤكد وجود مؤامرة وأغراض سياسية خفية وراء هذه المحاكمة"

المقابلة مع عبد الرحيم بوعبيد

وفي الاخير ، تدخل الاستاذ ديبيو مضيافا :
"انني اتفق تماما مع كل ما قاله زميلي السابقين ، وأضيف من جهة أخرى ، أنه لا يوجد بمحاضر الشرطة أي دليل يؤكد تهمة انتهاك حرمة مسكن الغير ، ولا أية شكوى بهذا الصدد . كما أشير الى عدم تمكننا من مقابلة زملائنا المتهمين ، بالرغم من الوعود التي تلقيناها من أكثر من مسؤول . . . وقد اتصلنا هاتفيا ببوعبيد ، الكاتب الاول للاتحاد الاشتراكي ، لمقابلته والنقاش معه حول هذه القضية . وكنا نود تعميق النقاش معه في موضوع هذا الصراع ، لكننا حرصنا على عدم تجاوز اطار مهمتنا كمراقبين قانونيين ، وطلبنا منه أن يحدثنا عن مجرى الاحداث ، فأكد لنا بطبيعة الحال ، أنه لم يشارك لا من قريب ولا من بعيد ، عدا أنه قال للمناضلين الذين كانوا داخل مقر الحزب الاكتفاء بانتظار وصول البوليس ، وعدم الرد على أي استفزاز .

وقد وجهنا له سواءا ثانيا يتعلق بعدم حضور أي زميل محامي من مؤيدي المكتب السياسي للدفاع عن الزملاء المحامين المعتقلين ، واطن أنه تضايق من هذا السؤال ، فأجاب أن الحملة الانتخابية قد بدأت ، وأن الجميع منشغل بها ، ولا يمكن للمرء أن يوجد في عدة أماكن في نفس الوقت ، فأجبنا أنه من الطبيعي أن تعطى الاسبقية للاهتمامات السياسية على هذه المحاكمة الصغيرة ، التي يعتبرها هو أيضا محاكمة جنائية ، لكن هذا لا يمنع من الحضور الرمزي لمحام واحد على الاقل ، أمام المتهمين والرأي العام ، ما دام المكتب السياسي لم يطرح نفسه كطرف مدني . فأجبنا بأنه لم يفكر في ذلك ، فأجبنا من جهتنا ، بأن كثيرا من الزملاء قدموا من مناطق نائية كالعيون وفاس ومكناس ، وأن عددا منهم لا ينتمون الى الحزب ، ولكن واجب الزمالة أملى عليهم

الحضور. وهنا تزايد احراج السيد بوعبيد، فقال لنا أنه من المحتمل أن يتحدث في الموضوع مع بعض محاوريه للتخفيف من حدة المحاكمة، فاجبنا أنه سيكون فعلا، من الايجابي أن يتدخل المكتب السياسي لدى السلطات ليوضح بأن الامر يتعلق بمشكل داخلي يمكن تصفيته سياسيا داخل هيئات الحزب، وبالتالي، فان ما جرى لا يتطلب محاكمة من هذا الحجم، لان سكوته يزكي في العمق، موقف السلطة. وقد فاجانا بوعبيد بموقف انزوائي، عندما قال بأن المتهمين الحاليين محظوظين، اذ لم يلمس هو اثناء محاكمته اى دعم او مساندة من طرف المحامين الاجانب. ولقد صدمنا بهذا القول، لكون بوعبيد يلقي على المتهمين مسؤولية عدم تمكن المحامين الاجانب من موازنته خلال محاكمته، بعد أن منعوا من دخول التراب المغربي من طرف السلطات". .

*

في بيان من عائلات معتقلي 8 ماي 1983 :

تواطؤ مكشوف بين المكتب السياسي للإتحاد الاشتراكي والسلطة

عن عائلات 34 مناضلا
اتحاديا :

عن جريدة " العلم " *
8 يونيو 1983

فيه مواقف انحرافية عن خط الحزب
ومقرراته وحتى تخلو له الساحة لافراغ
الحزب من محتواه النضالي الصحيح .

اننا كمائلات للمناضلين
الاتحاديين باحتكاكنا ومعرفةنا لتاريخ
الاتحاد الاشتراكي ونضالاته ننزهه عن
ان يكون من ضمن اعضائه عناصر
بورجوازية انتهازية من نوع : المكتب
السياسي .

واننا نتضامن مع المعتقلين
الاتحاديين ونوجه الى الرأي العام
الوطني والدولي ببناء التضامن مع
المناضلين والمثليين الحقيقيين للاتحاد
الاشتراكي للقوات الشعبية .

أصدرت عائلات معتقلي 8 ماي
1983 ، والذين يطلق عليهم
للتعريف : جماعة عبد الرحمان بن
عمرو ، بيانا يدين ما سماه اليان
المرحبة الناتجة عن نسق وتواطؤ
مكشوف بين المكتب السياسي
والسلطة ، وهي تمثل تدخلا من
طرف السلطة في الحياة الداخلية
للحزب لصالح : المكتب
السياسي ، حيث اعتقلت باهواز
منه المثليين الحقيقيين للقواعد الحزبية
في اللجنة المركزية وبعض المناضلين
القاعدين حتى يتسنى للمكتب
السياسي عقد اجتماع صوري يتخذ

* لسان حال حزب الاستقلال .

بيان

في يوم ٨ ماي، قامت قوات الشرطة في الرباط باعتقال العديد من المسؤولين والمناضلين الاتحاديين، من بينهم الاخوان بن عمرو والفلاحي محمد وازي أحمد...

وقد تمت هذه الاعتقالات قرب مقر الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بالرباط وبحضور عامل المدينة نفسه... وبعد أن أهينت كرامة هؤلاء المناضلين التقدميين واستعمل العنف ضد بعضهم.

اننا نحن المعتقلين السياسيين، اذ نعتبر أن القوى التقدمية قادرة على حل تناقضاتها الداخلية بعيدا عن أية وصاية وعن أى تدخل للقوى الرجعية في شؤونها، ندين الاعتقال التعسفي لهؤلاء المناضلين التقدميين ونرفع نداء الى جميع القوى الديمقراطية في الداخل والخارج للعمل من أجل أن يسترجع هؤلاء المناضلون حريتهم فورا.

السجن المركزي، القنيطرة، ١٣ - ٥ - ١٩٨٣
٦٢ توقيعاً



رسالة مفتوحة الى جمعية هيئات المحامين بالمغرب

سجن لعلو بالرباط في ١٩٨٣/٥/٣٠

السادة :

الرئيس والنقباء وأعضاء جمعية هيئات المحامين بالمغرب .

زملاءنا الاعزاء .

لا شك وأنكم على اطلاع تام بالقضية المعروفة بقضية أحداث ١٩٨٣/٥/٨ التي دارت امام مقر الاتحاد الاشتراكي بحي اكдал في الرباط ، ويتعلق الامر بنزاع داخلي بين الاتحاديين تدخلت فيه السلطة بكل ثقلها لتوجهه ولتحسم فيه لصالح البعض دون البعض الآخر ، وذلك باعتقالها لاربعة وثلاثين مناضلا اتحاديا من بينهم سبعة محامين ، اثنان منهم نقيبان سابقان احدهما تحمل مسؤولية رئاسة جمعية هيئات المحامين بالمغرب .

ومن المفروض بحكم طبيعة الجمعية وأهدافها ومكونات أعضائها أن تكون على علم كامل بما صاحب هذه القضية من خروقات خطيرة مست بحقوق الدفاع وتقاليد المهنة وحرمتها ، وبسيادة القانون واستقلال القضاء والتي نورد نماذج منها على سبيل المثال لا الحصر .

ان المحاكمة لم تكن محاكمة وقائع وانما هي محاكمة للرأى ، وهذا امر ظاهر بكيفية جلية من مقدمة محضر الشرطة التي ورد فيها بأن المعتقلين ينتمون "الى الجناح الراديكالي للحزب" ، وهم اقلية استولت على المقرات الحزبية عن طريق العنف ، وانهم يعارضون المشاركة في الانتخابات المقبلة وأن بعضهم مطرود حزبيا...

— ان القبض على الاطناء الذين اتهموا بالتجمهر المسلح في الطريق العمومية وبالقيام بكل "ما من شأنه" أن يمس بالنظام العام وبالهجوم على مسكن الغير ، تم في ظروف غير قانونية وقاسية ، فمن جهة أولى لم تتوفر في التهم المذكورة الشروط الشكلية والموضوعية لقيامها ومن جهة أخرى فقد صاحب القبض اعتداء شنيع بالضرب والجرح والسب على المعتقلين من قبل الشرطة التي كان يوجهها ويشرف عليها مباشرة والي الرباط وسلا وعميد الامن الاقليمي اللذين قاما بالاعتداء شخصيا على الاستاذ عبد الرحمن بن عمرو متسببين له في نزيف دموى... — لقد تمت استنطاقات المعتقلين من قبل "الشرطة" في ظروف لا شرعية وقاسية (سوء الاقامة والتغذية وتعدد جلسات الاستنطاق والعصابات على الاعين من

قبل مجموعة من الاشخاص، مجهولي الهوية، مع ما تخلل ذلك من لكلمات وتهديد وسب... وكان موضوع الاستنطاق يدور أساسا حول النشاط السياسي والنقابي للمعتقلين.

— لم يسمح للمعتقلين بقراءة المحاضر التي أنجزتها "الشرطة" ولم تتل عليهم والذين رفضوا التوقيع تلقوا اللكمات والضرب بالعصي من كل جانب، والبعض زورت عليهم التوقيعات.

— عندما أحيل المعتقلون على النيابة العامة وقرأت عليهم محاضر الشرطة تبين أن محتويات هذه المحاضر لا صلة لها بما راج في هذه الاستنطاقات وأن وقائعها كلها مزورة.

— لقد كان دور النيابة العامة هو تبني جميع وقائع محاضر "الشرطة" والتكييفات القانونية التي ساققتها هذه الأخيرة ومتابعة جميع المعتقلين وإيداعهم في السجن، والوقوف ضد جميع طلبات الدفاع التي كانت ترمي إلى إظهار الحقيقة.

— وقع الاستماع إلى سبعة محامين معتقلين من قبل "الشرطة" والنيابة العامة بدون حضور النقيب ولا حتى أشعاره.

— وقع تفتيش مكثبي الاستاذين النقيب عبد الرحمن بن عمرو وصادق العربي الشوكي في غيبة النقيب ولا حتى أشعاره.

— لم تتوفر العلنية في جلسات المحاكمة، المحكمة والطرق المؤدية لها كانت مطوقة بالشرطة ولم يسمح بالدخول إلا للمحامين والصحفيين وبعض أقارب المعتقلين.

— المحامون الذين حضروا من خارج المغرب منتدبين من قبل هيئات ومنظمات دولية منعوا من التنصيب مما ترتب عن ذلك حرمان المعتقلين من جزء من الدفاع واكتفت وزارة العدل بالسماح لبعضهم فقط بحضور جلسات المحكمة.

— في الجلسة بما في ذلك أثناء انعقادها، وضع سياج مكثف من طرف الشرطة حول المعتقلين كان يحول بينهم وبين الاتصال بدفاعهم ولو قبل بداية الجلسة وأثناء الاستراحة، ولم يقلل هذا السياج ويرفع منع الاتصال نسبيا إلا بعد تدخلات واحتجاجات الدفاع وانسحابه من الجلسة وامتناع المعتقلين من الإجابة على أسئلة المحكمة.

— أحيط قاضي الجلسة بظروف ووضعية لا يمكن إلا أن تؤثر على استقلاله (سيطرة الشرطة على المحكمة والطرق المؤدية لها ومنع الجمهور من الدخول إلى المحكمة، الحالة القمعية التي كان ينقل فيها المعتقلون من وإلى السجن وادخالهم واخراجهم من قاعة الجلسات وهم مقيدوا الأيدي، هذا دون أن نتحدث عن

الاتصالات غير المباشرة...). وقد برز أثر هذه الوضعية في الحكم الجائر الذي أصدرته المحكمة الابتدائية بالرباط في ١٩٨٣/٥/٣٠، حيث قضت على ثلاثة عشر بسنتين حبسا موقوفة التنفيذ وعلى ستة عشر بسنة حبسا نافذا وعلى خمسة بثلاث سنوات حبسا نافذا.

— وقد رفضت المحكمة جميع الطلبات التي تقدم بها الدفاع والتي كانت ترمي الى ابطال محاضر الشرطة، واظهار الحقيقة وعلى سبيل المثال فقد رفضت المحكمة:

(*) طلب الاستماع الى أكثر من عشرين شاهدا ممن حضروا الحادث أو ساهموا في تحرير محاضر الشرطة القضائية، والسيد الحبيب الشقاوي بصفته شاهدا ومشتكيا عن "المكتب السياسي".
(*) طلب اجراء خبرة خطية على توقيعات بعض المتابعين على المحاضر قصد اثبات زوريتها.

(*) طلب اجراء خبرة طبية على الاستاذ عبد الرحمن بن عمرو.
(*) طلب اجراء معاينة على ما أثبت بالسجل الطبي يوم ١٩٨٣/٥/٨، بقسم المستعجلات بمستشفى ابن سينا حول نوع الجروح التي أصيب بها الاستاذ عبد الرحمن بن عمرو.

(*) طلب الاستماع الى السيد وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بالرباط حول ما صرح به للاستاذين الساسي وبنجلون اللذين تقدموا اليه بعد يومين من تاريخ الحادث، من أنه لا علم له بالحادث ولا بالنازلة، ولم يصدر أي أمر بالقاء القبض عليهما.

(*) طلب الاستماع الى أعوان ومساعدى الاستاذين الشوكي وابن عمرو حول التفتيش الذي وقع بمكنتيهما من قبل الشرطة في غيبة النقيب.

(*) طلب ابطال محاضر اعتقال بعض المتابعين لعدم توفر احدى حالات التلبس في حقهم (اعتقالهم بعد يومين من تاريخ الحادث).

(*) طلب ابطال محاضر الشرطة بسبب عدم اخبار وكيل الملك فورا بالحادث طبقا للفصل ٢٣ من المسطرة الجنائية.

(*) الدفع بعدم دستورية ظهير "كل ما من شأنه" الصادر في ١٩٣٥/٦/٢٩

(*) الدفع بالغاء ظهير ١٩٣٥/٦/٢٩ طبقا للفصل ٨٠ من ظهير الحريات

العامة (١٩٥٨/١١/١٥) وللاجتهاد القضائي الصادر في هذا الخصوص.

(*) طلب الحكم ببراءة جميع المتهمين نظرا لعدم توفر شروط قيام التهم المنسوبة اليهم وعدم ثبوتها، بالاضافة الى التصريحات المتكررة لرئيس الجلسة

والتي كانت تفصح مسبقا عن رأيه في النازلة داخل الجلسة فضلا عن كونه صرح بأنه "يوجه المناقشات".

هذه هي بعض وقائع الخروقات التي صاحبت هذه القضية والتي أصابت في الصميم حقوق الدفاع، وسيادة القانون، واستقلال القضاء... ولا يمكن إلا أن تكون مدانة ليس فقط من قبل من لهم علاقة مباشرة بجهاز العدالة، وإنما أيضا من طرف كل من له غيرة على الحق والحرية والمشروعية....

ويبقى السؤال الذي يفرض نفسه في هذه القضية، هو: ما هو موقف السادة النقباء وهم الرموز الحية لمجموع المحامين في مجال القيام بالواجبات وابرار التضامن والدفاع عن الحق والكرامة؟ ما هو موقف جمعية هيئات المحامين بالمغرب وهي التي تضم في جهازها التقريرى (المجلس) جميع أعضاء مجالس هيئات المحامين بالمغرب، وهي التي مضى على انشائها أكثر من اثنين وعشرين سنة، لم يمر مؤتمر من مؤتمراتها السنوية دون أن يتصدره شعار، وأن تتخلله دراسة، وأن تصدر عنه توصية حول حماية وصيانة وتوسيع حقوق الدفاع وسيادة القانون واستقلال القضاء والحريات العامة والخاصة....

لقد سجلنا نحن الموقعين أسفله، كمواطنين تعرضوا للقمع والتزوير وبما لنا من صفة:

أولا: انه باستثناء السادة نقباء أكادير، مكناس، القنيطرة، الذين تنصّبوا في الملف، فإن باقي النقباء غاب عن المساهمة في ابراز التضامن والاحتجاج ضد الخروقات مع زملائه في المهنة، المعتقلين، ومن بينهم نقيبان سابقان ورئيس جمعية هيئات المحامين بالمغرب سابقا، وعضوين في مجلسين لهيئتين للمحامين واللذين هما في نفس الوقت عضوان في مجلس الجمعية... ونقول لابرار التضامن والاحتجاج، لانه قد تم تأمين الدفاع عن المتابعين بما فيه الكفاية من قبل أكثر من مائة وعشرة من الزملاء، وانه من جهة أخرى وكما أثبتت التجربة في مثل هذه القضايا على الخصوص، فإن تحقيق الاحكام العادلة بالمغرب لا علاقة له أساسا بتأمين الدفاع كيفما كانت كفاءة هذا الأخير، إنما هي مرتبطة أولا وقبل كل شيء بمدى قدرة قضائنا على تحمل مسؤولياته وفرض استقلاله في مواجهة مختلف التوجيهات والتدخلات والضغوط من قبل السلطة الحاكمة، وانجاز هذه القدرة على تحمل المسؤولية من لدن القضاء لا زال مجرد أمل لم يتحقق حتى الان.

نعم ان القضية في أسبابها العميقة ترجع الى اختلاف في الراى حول عدة مسائل حزبية داخلية، ولكن ما كان مطروحا على المحكمة الابتدائية بالرباط من

الناحية القانونية ليس هو البث في نزاع حزبي داخلي ، وإنما الذي كان مطلوباً منها الحكم فيه هو التهم الملققة المشار إليها أعلاه .

ومن جهة أخرى ، فإذا كانت القضية في أبعادها وأسبابها سياسية كما سبق الإشارة إلى ذلك ، فإنه من المعروف أن كل محاكمة سياسية تعتبر في ذات الوقت محاكمة للرأى ، وكل محاكمة للرأى إلا وتحظى بأوسع المساندة والتضامن ليس فقط من قبل مساعدي العدالة ، وهم المحامون وفي طبيعتهم النقاء ، وإنما بالإضافة إلى ذلك ، من قبل المنظمات السياسية والنقابية والاجتماعية . . وكما حدث في هذه وعلى سبيل المثال ، فقد ساندت المتابعين بحضورها في الجلسة بواسطة انتداب محامين :

نقابة المحامين بالجزائر ، عصبة الفرنسيين الكاثوليك ، الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان ، فيدرالية المحامين الفرنسيين ونقابة المحامين الفرنسيين بباريس . . كما حضر محامون منتدبون من هيئات ايطالية ، ولم يسمح لهم بالمساهمة في الدفاع ، أو حتى بمناخبة المحاكمة .

ثانياً : لقد سجلنا بأن جمعية هيئات المحامين بالمغرب غابت في هذه القضية ، ليس فقط بسبب عدم التنصيب في الملف ، وإنما أيضا بعدم ترجمة أهدافها وشعاراتها وتوصيات مؤتمراتها السابقة إلى واقع ملموس عن طريق اداة الاعتداءات السلطوية والبوليسية والخروقات الصارخة التي صاحبت سير القضية والتي أصابت المبادئ التي أعلنت جمعيتها مرارا الالتزام بالدفاع عنها وحمايتها .

أيها السادة النقاء وأعضاء مكتب جمعية هيئات المحامين بالمغرب ، في هذه الظروف الصعبة التي تجتاز فيها المشروعية والحريات والحقوق محنة جديدة ، علينا جميعا أن نتحمل كافة مسؤولياتنا التاريخية حتى لا تبقى شعارات ومقررات وتوصيات ومبادئ وتقاليد جمعيتنا مجرد شعارات فارغة من أى محتوى ينتهي الالتزام بها بانتهاء المؤتمرات التي وضعتها .

وإذ نذكركم بهذه المبادئ السامية والثابتة وبواجب ترجمتها إلى واقع ملموس ، حيث بدونها لا يمكن للدفاع أن يؤدي رسالته الخالدة في الذود عن الحقوق والحريات ، فإننا نحن الموقعين أسفله ، لا ننطلق من الوضع الذي نوجد عليه الآن ، حيث أننا مستعدون لتحمل كافة النتائج الصعاب من أجل قناعتنا ، وإنما من أجل تشبثنا بتلك المبادئ والاهداف والتقاليد والتزامنا الراسخ بها .

مع تحياتنا واحترامنا

عن الاساتذة :

- عبد الرحمن بن عمرو ، نقيب المحامين سابقا ورئيس جمعية هيئات المحامين بالمغرب سابقا .
- مبارك الطيب الساسي ، نقيب المحامين باكادير سابقا وعضو مجلس هيئة المحامين باكادير حاليا وعضو مجلس جمعية هيئات المحامين بالمغرب .
- صادق العربي الشتوكي ، عضو مجلس هيئة المحامين بالرباط وعضو مجلس جمعية هيئات المحامين بالمغرب .
- محمد الهراس من نقابة الرباط .
- أحمد بن جلون من نقابة الرباط .
- عثمان النوراوي من نقابة أكادير .
- لخويبي محمد من نقابة أكادير .



محكمة المناضلين بالرباط

تأكيد الحكم الابتدائي القياسي

اصدرت محكمة الاستئناف بالرباط صباح يوم ٢٩ نونبر حكما في القضية المعروفة بأحداث ٨ ماي والتي توبعت فيها مجموعة من المناضلين التقدميين . وجاء الحكم معاكسا لما كان الرأي العام الوطني يأمله اثناء عرض القضية على انظار محكمة الاستئناف ، وهكذا صرحت هيئة المحكمة وبعد مداولة استغرقت عدة ايام : " بتأييد الحكم الابتدائي بجميع مقتضياته وبالنسبة لجميع المستأنفين ... "

وكان الحكم الابتدائي الذي صدر يوم ٣٠ ماي الماضي ، يقضي بالحكم ثلاث سنوات سجنا نافذا في حق كل من المناضلين : " الاستاذ عبد الرحمن بنعمرو ، الاستاذ الصادق العربي الشوكي ، محمد الفلاح ، اليزيد البركة وبوكرين محمد . والحكم بسنة سجنا نافذا في حق كل من المناضلين : الاستاذ الطيب الساسي ، الاستاذ احمد بنجلون ، المتوكل امبارك ، العربي خروج ، الباز الحاج عمر ، بوشطو محمد ، احمد ايزي ، السويدي محمد ، اكمان المدني ، براضي محمد ، بولديان محمد ، الاوسي ابراهيم ، الخويبي وبليلة ابراهيم . وستين مع وقف التنفيذ في حق المناضلين : شختورة عبد الرزاق ، بوزيد الحسن ، أممي حسن ، المهدي الهاشمي ، الرفاهي الحسين ، شاوش عبد السلام ، الشقري

عبد السلام ، عرش بوبكر ، نوراوي عثمان ، الصديق احمد ، الاستاذ الهراس احمد ، ايت عبد الله المختار ، منكاد محمد ، العصبي البشير .

وقد تلقى المتهمون وعائلاتهم وهيئة دفاعهم والمتتبعين الحكم القاسي بحالة من الالم والسخط ، اعتبارا لقساوة الحكم الابتدائي اصلا واعتبارا للامل الذي صاحب عرض الملف على انظار محكمة الاستئناف بما تضمنه من مرافعات مقنعة تقدم بها الدفاع اثباتا لبراءة المتهمين من جميع التهم المنسوبة اليهم ، وقد تعزز ذلك بتصريحات الشهود التي انكرت كل ما نسب اليهم في محاضر الشرطة .

وفي ظرف يتميز بالحديث عن انفراج سياسي في اوضاع البلاد للاستفادة من كل الطاقات النضالية الوطنية لمواجهة المؤامرات التي تواجه وحدتنا الترابية ، كان من المتوقع ان يبرأ المناضلون المتابعون في هذه القضية المؤلمة ، الواهية والغريبة .

ونحن اذ نعبر هنا عن مشاعر التضامن مع الاخوة المناضلين في ما يتعرضون له من محن ، نجدد مطالبتنا باطلاق سراحهم فورا ، وذلك ضمن مطلبنا الملح والدائم اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وعودة جميع المنفيين .

بلاغ من الجمعية المغربية لحقوق الانسان (مكتب فرع اكادير)

توصلنا ببلاغ من فرع اكادير لجمعية حقوق الانسان
حول المتابعين في قضية 8 ماي ، بعد ان صادقت
محكمة الاستئناف على احكام المحكمة الابتدائية
للشيء الذي زكى عقوبات قاسية شملت عددا من
اعضاء هذه الجمعية ، يوجدون بين المتهمين في
القضية ، وغنما يلي نص هذا البلاغ :

في الظروف المأساوية التي تعيشها بلادنا على كافة
الاصعدة ، وبعد انتظار طويل لقرار محكمة الاستئناف في
القضية التي توبع فيها 34 مواطنا ، من بينهم اعضاء
ومسؤولون في الجمعية المغربية لحقوق الانسان على الصعيد
الوطني وثلاثة منهم اعضاء مؤسسون لفرعنا وهم الاخوة :
الطبيب الساسي ، اخويبي محمد ، نوراوي عثمان ، وعوض
للتراجع الكلي عن الاحكام الابتدائية والافراج عن هؤلاء
المعتقلين طلعت علينا احكام 29-11-1983 لتؤيد الحكم
الابتدائي في كل مقتضياته .

ان فرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان باكادير اذ
يتبنى بيان المكتب المركزي للجمعية في هذه القضية ليجدد
تنديده بهذه الاحكام القاسية مؤكدا على ضرورة انهاء الاعتقال
السياسي ومحاكمة الراي في بلادنا .

اكادير في : 5-12-1983

مكتب فرع الجمعية المغربية
لحقوق الانسان باكادير

محاكمة الرباط :

شهادات المراقبين القانونيين

— النص الكامل للندوة الصحفية التي نظمتها الرابطة الدولية لحقوق الانسان —

بتاريخ ٢٧/٥/٨٣، نظمت الرابطة الدولية لحقوق الانسان بباريس، ندوة صحفية حضرها ممثلو الصحافة المحلية والاجنبية، وتقدم فيها اربعة محامين فرنسيين، وهم الاساتذة: شاريير — بورنازيل، وشمبوتيي دو ريب، وديبيو، ولاتور، بعروض حول المهمة التي قاموا بها كمراقبين قانونيين منتدبين من قبل مجموعة من المنظمات الانسانية والحقوقية، من بينها: منظمة العفو الدولية، الرابطة الدولية لحقوق الانسان، جمعية المحامين المسيحيين، جمعية المحامين الشباب، ونقابة المحامين بباريس، وذلك لحضور محاكمة المناضلين الاتحاديين المعتقلين منذ ٨ ماي.

وقد افتتحت الندوة بكلمة ترحيب برجال الصحافة والمنظمات الحاضرة مع التذكير بالظروف التي تشهدها المحاكمة الجارية، وبالاحكام القاسية التي طلبها المدعي العام في حق المعتقلين. وبعد هذا اعطيت الكلمة للاستاذ شمبوتيي دو ريب، المحامي بمحكمة الاستئناف بباريس الذي تقدم بالعرض التالي:

* * *

"توجهت مع زميلي بورنازيل الى الرباط ليلية المحاكمة ، اى يوم الاحد ١٥ مايو مساءً ، وقد كان في استقبالنا زملاء من فدرالية حقوق الانسان - الفرع المغربي لهذه المنظمة الدولية - الذين شرحوا لنا موضوع هذه المحاكمة ، وقد أخبرونا باعتقال ٣٤ شخصا في حالة تلبس ، من بينهم عدد من المحامين : الاستاذ بنعمرو ، وهو عضو مؤسس لجمعية حقوق الانسان بالمغرب ، ونقيب سابق للمحامين بالرباط ، الاستاذ الساسي نقيب المحامين بأكادير ، الاستاذ الشنوكي ، الاستاذ أحمد بنجلون ، محامي متدرب وعضو جمعية حقوق الانسان ، وكلهم أعضاء في اللجنة الادارية للاتحاد الاشتراكي . وكما ترون ، فان الامر يتعلق بشخصيات بارزة سواء بالنسبة لمكانتهم في هيئة المحاماة ، أو بالنسبة لمسؤولياتهم السياسية ، فالشنوكي مثلاً ، عضو مؤسس للاتحاد ، ويناضل في هذا الحزب منذ عشرين سنة .

لقد قيل لنا بأن هناك انشقاقا في الاتحاد الاشتراكي بين أولئك الذين يؤيدون تقديم مرشحين للانتخابات البلدية التي ستجرى خلال الاسابيع القادمة بالمغرب ، والانتخابات البرلمانية التي ستتم في أواخر السنة ، وبين الذين يؤيدون عدم تقديم أى مرشح بحجة أن المشاركة ضمن الظروف التي تحيط بهذه الانتخابات ، والصلاحيات الضيقة جدا التي خولت لهذه المؤسسات سيكون في الحقيقة ، عبارة عن دخول في لعبة الحكم المطلق ، وتزكية لديموقراطية مزيفة .

وإذا كانت هذه النقاشات قد جرت داخل لحزب منذ مدة ، وتم التوصل الى اتفاق بشأنها ، فان المكتب السياسي قد أقبل على طرد مجموعة من أعضاء الحزب ، ومن ضمنهم بنعمرو والساسي وكل الذين سبق ذكرهم . ويظهر أن اجراءات الطرد هذه مخالفة لقوانين الحزب ، ولم تتم من خلال الاجهزة التي لها صلاحية اتخاذ قرارات من هذا النوع . ذلك أن الجناح الذي يرغب المشاركة في الانتخابات ، لم يكن يتوفر على الأغلبية اللازمة داخل اللجنة الادارية ، فالتجأ على ما يظهر ، الى محاولة فرض هذه القرارات .

وقد حضر يوم ٨ ماي أمام مقر الحزب (الذي زرته شخصيا) هؤلاء الاعضاء "المطرودون" . وحسب أطروحة النيابة العامة ، التي يجب أخذها كما هي بتحفظ وحذر ، وقعت مشادة بينهم وبين العناصر الموالية لبوعبيد ، التي كانت داخل المقر وحاولوا منعهم من دخوله ، فترتبت عن ذلك اشتباكات بين الطرفين ، نادى على اثرها السيد بوعبيد شخصيا ، على الشرطة لانه شعر بنفسه مهددا (حسب قوله) ، وسيتعرض زميلي لاحقا ، بمزيد من التفصيل لهذا الموضوع

لانني لم أتمكن شخصيا من مقابلته . وقد حضرت قوات البوليس الى عين المكان واعتقلت هؤلاء المناضلين الذين يحاكمون حاليا . وتدعي النيابة العامة أنهم كانوا مسلحين بالهراوات ، ويشكلون اخلالا بالامن العام . وهذه التهمة قد تعرضهم لاحكام قد تبلغ خمس سنوات سجنا نافذة .

أما هؤلاء المعتقلون ، فانهم يؤكدون أنهم حاولوا فعلا ، دخول مقر الحزب ، لكنهم لم يكونوا مسلحين أبدا ، ولم يتشاجروا نهائيا مع العناصر الموالية للمكتب السياسي .

والملاحظ فعلا أنه لا يوجد أى جريح من بين مناضري المكتب السياسي الذين كانوا داخل المقر ، وأن الجروح التي أصيب بها عناصر الجناح الاخر لم تكن نتيجة المشاجرة بين الطرفين ، بل تسببت فيها قوات البوليس ، خاصة الاستاذ بنعمرو الذي عاينت جروحه عند دخوله قاعة المحكمة يوم الاثنين ١٦ ماي : أنفه مهشم ، رأسه مجروح ، وتلقى ضربات متعددة على كتفيه وظهره ، وقد عاينت ذلك ، لان رئيس المحكمة طلب منه أن يخلع قميصه للتأكد من آثار الضرب . وقد صرح بأن البوليس هو الذي تسبب فيها وقت اعتقاله ، على اثر المشادة الكلامية التي وقعت بينه وبين رئيس الامن الذي حضر الى عين المكان مصحوبا بالبوليس ، والذي لطم الاستاذ بنعمرو قبل أن ينهال عليه البوليس الحاضر بالضرب . والجدير بالذكر أنه قد حوكم بعد أحداث يونيو ١٩٨١ ، بثلاث سنوات سجنا مع وقف التنفيذ ، وبالتالي ، فهو يوجد في وضعية صعبة . نقلت اليكم هنا ما شاهدته والاطروحات المتواجدة .

قبل سفرنا الى المغرب ، أخبرنا السلطات المغربية عبر سفيرها بفرنسا ، وحال وصولنا ، اتصلنا بالسفير الفرنسي بالرباط ، وبعد ذلك قمنا بالزيارة البروتوكولية الضرورية لنقيب المحامين بالرباط ، ثم للنيابة العامة ، ورئيس المحكمة الابتدائية ووكيل الملك . وقد استقبلنا من طرفهم جميعا . لم تغلق في وجهنا الابواب ، لكننا شعرنا أحيانا بأن وجودنا غير مرغوب فيه ، وتم الاتفاق على أن نحضر المحاكمة بشرط ألا نرتدى بدلة المحاماة ، باعتبارنا مراقبين قانونيين ، وليس مدافعين عن المتهمين .

وقد حضرنا فعلا ، الجلسة الاولى ، التي خصصت للاستماع لاعتراضات هيئة الدفاع ، التي تركزت على النقاط التالية :

— تزوير توقيعات المتهمين على عدد من محاضر الشرطة التي تدعي

اعترافهم بحمل السلاح والاعتداء .

— المطالبة بالفحص الطبي لمعاينة الجروح التي أصيب بها المتهمون .

المطالبة بالاستماع الى الشهود . فقد حضر العديد منهم تلقائيا الى المحكمة ، ومن بينهم محامي بالرباط ، الذي أخبرني أنه عندما توجه في الصباح الباكر كعادته الى منزل والده الكائن قرب مقر الحزب ، لمصاحبته الى المسجد ، لاداء صلاة الفجر ، شاهد استعدادات تقوم بها العناصر التابعة للمكتب السياسي لمواجهة احتمال حضور الجناح الاخر عن طريق العنف . يظهر اذن ، من خلال كلام هذا المحامي كشاهد عيان ، أن هناك تدبير مسبق لما حدث .

وقد ووجهت كل هذه الاعتراضات والطلبات بالرفض من طرف النيابة العامة ورئيس المحكمة .

وفيما يخص المحاكمة نفسها ، فانها تحافظ في شكلها على المظاهر العادية ، وأعني بذلك أن المحامين يتكلمون بدون أدنى مضايقة ، كما أننا كمراقبين ، حظينا باستقبال ودي من طرف الكاتب العام لوزارة العدل ، بالرغم من أنه لم يجب على أسئلتنا الا بشكل عائم ، لكن هل اعطيت تعليمات مسبقة للمحكمة لاصدار احكام محددة سلفا؟ هذا ما لا يمكنني تأكيده أو نفيه . وإذا كان ثمة حرص على حفظ المظاهر ، فان كل الخروقات قد تمت قبل المحاكمة ، أي عند الاعتقال وخلال الاستنطاقات لدى الشرطة . ويجب الاعتراف أيضا أن السلطات تجد مبررات مريحة قياسا بمحاكمات سابقة مثل محاكمة النقيب الساسي باكادير عام ١٩٨١ ، التي كان لها طابع سياسي واضح . فهي تدعي أن الامر يتعلق بمحاكمة جنائية الشيء الذي يعود بريح سياسي واضح بالنسبة للحكم الحالي ، يتجلى في امكانية تشويه سمعة الاتحاد الاشتراكي أمام الناضحين : انظروا كيف يتعاركون بينهم ويطلبون تدخل البوليس ، فالسيد بوعبيد الذي اعتقل بالامس ، هو نفسه الذي يطلب البوليس على مساعدته على ترتيب أوضاعه . فهذه اذن ، فرصة ذهبية ينتهزها النظام ليظهر أن الاتحاد الاشتراكي عاجز عن تسيير شؤون الدولة ما دام عاجزا عن تسيير نفسه . يقال عندنا ان المحكمة لخير منبر لما تلقاه من صدى في الاوساط الصحافية ، وهذا ينطبق أيضا على هذه المحاكمة التي لقيت كذلك صدى في الصحافة الموالية للحكم .

هذه هي انطباعاتي العامة حول ما شاهدته ، علما بأنني لم أشارك سوى في جلسة يوم الاثنين ، ولم يكن بإمكانني انتظار استئناف الجلسات الاخرى ، التي أجلت الى يوم الخميس . وأترك الكلمة لزملائي " .

* * *

المحاكمة صورية .. والموءامرة تستهدف الرادكاليين

وبعد ذلك تناول الكلمة السيد لانتور ، حيث أكد أقوال زميله السابق ، وتابع قائلاً :

"رغم الحفاظ الشكلي على المظاهر العادية للمحاكمات ، كان يحضر بيننا في جلسة يوم الخميس ١٩ ماي ، ما يقارب خمسة عشر بوليسيا ، ببدلتهم الرسمية ، يحولون دون أي اتصال فيما بين المتهمين ، علاوة على حضور مكثف للبوليس الرسمي والسري داخل القاعة . وكان هذا محط نقاش داخل المحكمة ، حيث طرح الدفاع أن وجودهم يحول دون حقه في الاتصال الحر بموكليه . وقد استجاب الرئيس لهذا الطلب فيما يخص البوليس الرسمي ، أما بالنسبة للبوليس السري ، الذي كان تواجهه واضحا ، فقد اعتبره رئيس المحكمة جزءا من الجمهور ، ورفض مسطرة ادلاء الحاضرين بهويتهم . كما أن رئيس المحكمة رفض طلب الدفاع باحضار سجل المستشفى الذي نقل الى قسم المستعجلات به ، الاستاذ بنعمرو ، كاثبات يعوض الفحص الطبي الذي سبق لرئيس المحكمة أن رفضه يوم الاثنين . وقد جدد الدفاع طلبه باحضار عامل الرباط ، الذي كان في عين المكان عند وقوع الاحداث ، للادلاء بشهادته ، وكذا الاستماع لوكيل الملك نفسه للتأكد من أن الاستاذ الساسي لم يكن موجودا في عين المكان ، بل انه قدم نفسه لوكيل الملك بالرباط بعد أن سمع بأن الشرطة تبحث عنه ، وكذلك الامر بالنسبة للاستاذين الشتوكي وأحمد بنجلون . ولقد أكد لهم وكيل الملك بأنهم غير متابعين على حد علمه ، وأنه من الافضل أن يتوجهوا لمصالح الشرطة . ولقد تم اعتقالهم بالرغم من تأكيدات وكيل الملك . الا أن الرئيس رفض استدعاء وكيل الملك للادلاء بشهادته ، كما رفض طلب الدفاع برفع حالة التلبس على هؤلاء نظرا لان اعتقالهم لم يتم الا بعد يوم ٨ مايو .

وهكذا اتضح لنا أن وراء الحفاظ على السير الشكلي للمحاكمة ، تكمن ارادة في التخلص من عدد من الاشخاص . ذلك أن جميع طلبات الدفاع قد رفضت منهجيا دون أدنى مبرر أو تغطية قانونية .

وقد عرفت الجلسة عددا من الحوادث أبرزها طلب المحامين رفع الجلسة حتى يتمكنوا من الاتصال بموكليهم ، هذا الطلب الذي اعتبره المدعي العام مجرد مناورة ، فطلب الدفاع سحب هذه العبارة ، وهنا تدخل نقيب المحامين بالرباط ، الذي كان يحضر كل الجلسات ، لا كعضو في هيئة الدفاع ،

بل كنقيب، واعتبر أن أقوال المدعي العام تمس بهيئة الدفاع، وألح على ضرورة سحبها. وأمام رفض رئيس المحكمة لذلك، أعلن نقيب المحامين انسحابه من الجلسة، فأعلنت هيئة الدفاع من جهتها، أنها لا يمكنها إلا أن تتضامن مع نقيبها وأن تنسحب بمجموعها. وبعد توقف الجلسة لعدة ساعات، ومفاوضات بين رئيس المحكمة والمدعي العام، تم التوصل إلى صيغة لرضا طرفي النزاع، استأنفت الجلسة بعدها يوم الجمعة على الساعة الثالثة بعد الزوال، حيث تم الاستماع للمتهمين الذين شرحوا ظروف اعتقالهم.

وقد حاولنا من جهتنا التعرف على الأطروحات الموجودة، وهي إجمالاً نفس الأطروحات التي تعرض لها زميلنا السابق مع تدقيقات إضافية:

فالمكتب السياسي يؤكّد بأنه قام بطرد عدد من أعضاء اللجنة الإدارية من بينهم زميلنا بنعمو، بالرغم من أن هناك مشكلاً خاصاً بالسير الداخلي للحزب، يتجلى في كون هؤلاء "المطرودين" منتخبين من طرف المؤتمر الوطني المنعقد سنة ١٩٧٨، والذي لم يليه أي مؤتمر آخر، الشيء الذي يمكن تفسيره بالظروف التي عاشها الحزب. وكانت رغبة بنعمو ورفاقه الذين توجهوا إلى مقر الحزب يوم ٨ ماي لحضور اجتماع اللجنة المركزية، هي المطالبة بعقد مؤتمر وطني تعبر فيه القواعد الحزبية عن رأيها في التطورات السياسية الأخيرة، وخاصة موقفها من الانتخابات المقبلة. ويقول المكتب السياسي: "إن الرادكاليين" جاؤوا مسلحين بالهروات لاقتحام مقر الحزب، وفرض مشاركتهم في اجتماع اللجنة المركزية. وأثناء هذه المحاولات، كانت سيارة بوليس مارة بالصدفة، فلما رأت ذلك، أخبرت المركز الرئيسي للشرطة الذي بعث بقوات إضافية لاعتقال الرادكاليين، لاعتبارها بأن في ذلك إخلال بالامن".

أما بالنسبة للبوليس، فإنه يقول: "على اثر مشادات كلامية بين الجناحين، تلقينا مكالمة هاتفية من طرف السيد عبد الرحيم بوعبيد شخصياً، أخبرنا فيها بأن هناك أشخاصاً يريدون اقتحام اجتماع اللجنة المركزية بالقوة، وطلب منا التدخل".

وهذه التدقيقات توضح لنا بأن هناك في الحقيقة، ثلاث أطروحات متناقضة: أطروحة البوليس، أطروحة الرادكاليين، وأطروحة بوعبيد التي سنعود إليها بعد حين، لشرح حيثياتها على لسانه شخصياً.

ومن الملفت للانتباه في إطار هذه المحاكمة، ذلك العدد الضخم من المحامين الذين لم يحضروا جميعهم للمرافعة، بل للتعبير عن تضامنهم مع المتهمين، ولم يقل عددهم في جميع الجلسات التي حضرناها والتي كانت

تستمر إلى وقت متأخر من الليل، عن الثمانين محامياً من كل مناطق المغرب، بما فيها مناطق تبعد عن الرباط بـ ١٢٠٠ كلم. وهذا ما يؤكد أهمية هذه المحاكمة، التي لا ينخدع أحد في كونها مجرد قضية إخلال بالامن العام، أو محض صراع داخلي للحزب. فمن الناحية المسطرية، لا يمكن أن تكون المسألة مجرد إخلال بالامن العام، لأنه لا يوجد أي جريح أو مصاب في صفوف مؤيدي المكتب السياسي، أو في صفوف البوليس، كما لا يوجد أي طرف مدني. وهذا ما يؤكد وجود مؤامرة وأغراض سياسية خفية وراء هذه المحاكمة.

المقابلة مع عبد الرحيم بوعبيد

وفي الأخير، تدخل الاستاذ ديبو مضياف:

"أنني أتفق تماماً مع كل ما قاله زميلي السابقين، وأضيف من جهة أخرى، أنه لا يوجد بمحاضر الشرطة أي دليل يؤكد تهمة انتهاك حرمة مسكن الغير، ولا أية شكوى بهذا الصدد. كما أشير إلى عدم تمكننا من مقابلة زملائنا المتهمين، بالرغم من الوعود التي تلقيناها من أكثر من مسؤول... وقد اتصلنا هاتفياً ببوعبيد، الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي، لمقابلته والنقاش معه حول هذه القضية. وكنا نود تعميق النقاش معه في موضوع هذا الصراع، لكننا حرصنا على عدم تجاوز إطار مهمتنا كمراقبين قانونيين، وطلبنا منه أن يحدثنا عن مجرى الأحداث، فأكد لنا بطبيعة الحال، أنه لم يشارك لا من قريب ولا من بعيد، عدا أنه قال للمناضلين الذين كانوا داخل مقر الحزب الاكتفاء بانتظار وصول البوليس، وعدم الرد على أي استفزاز.

وقد وجهنا له سؤالاً ثانياً يتعلق بعدم حضور أي زميل محامي من مؤيدي المكتب السياسي للدفاع عن الزملاء المحامين المعتقلين، وأظن أنه تضايق من هذا السؤال، فأجاب أن الحملة الانتخابية قد بدأت، وأن الجميع منشغل بها، ولا يمكن للمرء أن يوجد في عدة أماكن في نفس الوقت، فأجبنا أنه من الطبيعي أن تعطى الأسبقية للاهتمامات السياسية على هذه المحاكمة الصغيرة، التي يعتبرها هو أيضاً محاكمة جنائية، لكن هذا لا يمنع من الحضور الرمزي لمحام واحد على الأقل، أمام المتهمين والرأي العام، ما دام المكتب السياسي لم يطرح نفسه كطرف مدني. فأجبنا بأنه لم يفكر في ذلك، فأجبنا من جهتنا، بأن كثيراً من الزملاء قدموا من مناطق نائية كالعيون وفاس ومكناس، وأن عدداً منهم لا ينتمون إلى الحزب، ولكن واجب الزمالة أملى عليهم

— أحمد ايزى : عامل تقني ، عضو اللجنة الادارية للاتحاد الاشتراكي ،

عضو مكتب الجمعية المغربية لحقوق الانسان .

— خروج العربي : موظف .

— الباز الحاج عمر : عامل .

— بوشطو محمد : موظف .

— السويدي حميد : مدرس .

— بليلة ابراهيم : عامل .

— أكمان المدني : عامل .

— برادي محمد : موظف .

— الاوسي ابراهيم : تاجر .

— بولديان محمد : عامل .

— الخويبي محمد : محامي باكادير .

الحكم بسنتين مع وقف التنفيذ :

— شختورة عبد الرزاق : مدرس .

— بوزيد حسين : عامل .

— أمامي حسن : طالب .

— السعيدى الهاشمي : عامل .

— الرفاعي الحسين : ممرض .

— شاوش عبد السلام : موظف .

— عرش بوبكر : عضو اللجنة الادارية للاتحاد الاشتراكي ، عضو اللجنة

الادارية للنقابة الوطنية للتعليم .

— نوراوى عثمان : محامي باكادير .

— الصديق أحمد : طالب .

— الهراس أحمد : محامي بالرباط .

— الشقريني عبد السلام : مدرس .

— آيت عبد الله المختار : مدرس .

— منكاد محمد : موظف .

— العصيبي البشير : مدرس .

— الهادي عبد الهادي : طالب .